2017
أكتوبر

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2018 حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
26/10/2017

الفهرس

المحور الأول التقديم العام 6
I. تقديم الوزارة والسياسة القطاعية 7
1. إستراتيجية الوزارة 7
2. برامج الوزارة 7
II. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط 10
1. تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018 10
2. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة 14
برامج الوزارة 14
المحور الثاني برنامج العدل. 17
I. تقديم البرنامج 18
1. إستراتيجية البرنامج وخارطته 18
✓ إستراتجية البرنامج 18
✓ خارطة البرنامج 19
2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 20
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج 20
2.2 أنشطة البرنامج 22
II. ملخص ميزانية البرنامج 24
1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة 24
2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج العدل ..... 24.
الملاحق: مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل 43-27
المحور الثالث برنامج السجون و الإصلاح 45
I. تقديم البرنامج 47
1. إستراتيجية البرنامج وخارطته 47
✓ 46
✓ خارطة البرنامج 47
2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 47
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج 48
2.2 أنشطة البرنامج 49
II. ملخص ميزانية البرنامج 49
1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة 49
2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج السجون و الإصلاح 51
الملاحق:مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون و الإصلاح 70-53
المحور الرابع برنامج القيادة والمساندة 71
I. تقديم البرنامج 72
1. إستراتيجية البرنامج وخارطته 72
✓ إستراتجية البرنامج 72
✓ خارطة البرنامج 74
2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 74
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج 75
2.2 أنشطة البرنامج 76
II. ملخص ميزانية البرنامج 77
1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة 77
2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة و المساندة 79

***الملاحق:* بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة** 94-81
نفقات التدخل العمومي: التدخل في الميدان الإجتماعي بطاقة مؤشر: *ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل* 97-95

مهمة العدل

المحور الأول

التقديم العام

المحور الأول : التقديم العام

I. تقديم الوزارة والسياسة القطاعية

1. إستراتيجية الوزارة

يشكل القضاء ركيزة أساسية للمجتمع الديمقراطي ودعامة لدولة القانون والمؤسسات وبذلك فهو الحامي للحريات والضامن للحقوق العامة والفردية. ومن هذا المنطلق فان القضاء لا يعد مجرد خدمة بسيطة تسدى للمواطنين اللذين هم في خلاف مع القانون، بل هو مرفق ينتفع به جميع الناس على اختلاف انتماءاتهم الحضارية والدينية والثقافية في ما يعرض لهم من مسائل في حياتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

وتتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة ضمن التشكيلة الحكومية، وقد تم تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية و إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بسير القضاء ومشاريع الاتفاقيات الدولية في الميدان القضائي كما تشارك في التفاوض بشأنها وتسهر على تطبيقها. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرّخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلّق بتنظيم وزارة العدل. كما تؤمن الوزارة سير ومراقبة أنشطة المهن القضائية ومساعدي القضاء في الحدود التي تسمح بها القوانين والتقاليد القضائية.

ومن جهة أخرى، تتكفل الوزارة بتسليم شهائد الجنسية وتنسق نشاط مراقبة خدمات الحالة المدنية، وتتعهد بمطالب العفو والسراح الشرطي واسترداد الحقوق.

وعلى إثر إلحاق المؤسسات السجنية والإصلاحية ، تتولى وزارة العدل تطبيق السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين بالإضافة للمحافظة على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

و تبعا لما تقدم واعتبارا إلى توسع مجالات تدخل وزارة العدل، فقد أصبح من الضروري مراجعة المخطط الاستراتيجي للوزارة و الهياكل التابعة لها وكذلك الأمر المتعلق بتنظيم الوزارة، في إطار تمشي إصلاحي

شامل وفق القيم المبينة أعلاه والمنصوص عليها بالدستور الجديد وذلك قصد تحقيق الأهداف الكبرى للثورة وخاصة منها قضاء مستقل.

تتمثل الرؤية الإستراتيجية لوزارة العدل في هذه المرحلة التاريخية في إرساء منظومة قضائية تدافع عن استقلال القضاء وتحمي استقلال السلطة القضائية، تستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز بيسر الإجراءات ونجاعتها. ومن أهم القيم التي تتمحور حولها الرؤية الإستراتيجية تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز، والثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وقد وضعت الوزارة خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية للفترة المتراوحة بين 2016 و 2020 بطريقة تشاركية وباعتماد مقاربة مبينة على النتائج لتوفير حلول ملموسة للمشاكل التي تمّ تشخيصها وبالرجوع إلى التوصيات التي اقترحها المهنيون، المتقاضون ومستخدمو القضاء في إطار الاستشارات حول إصلاح القضاء التي تم تنظيمها سنة 2013.

وتهدف هذه الخطة إلى تفعيل الرؤية الإستراتيجية التي تم اعتمادها سنة 2014، والحرص على مواءمة مدّة الإصلاح مع المخطط الوطني للتنمية 2016-2020.

تتعلق القضايا التي أثيرت خلال الاستشارات على وجه الخصوص باستقلالية السلطة، ومعايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية والسجنية وجودة خدمات العدالة والتكوين وحالة البنية التحتية والتجهيزات والنفاذ إلى العدالة لا سيما بالنسبة للفئات الهشة أو المستضعفة وطرق التواصل داخل المؤسسة وفي علاقتها بمختلف المؤسسات الأخرى و الشراكة، وأخيرا سبل تجسيم خطة الإصلاح ومتابعتها وتقييمها.

وتهدف الإجابات المقترحة إلى إجراء تغييرات إيجابية بالنسبة لكل الجهات الفاعلة في المنظومة بما في ذلك المتقاضين ومستخدمي مرفق العدالة.

لقد تمّ تحديد خمس نتائج مرجوة تتلاءم مع الأولويات الإستراتيجية المنصوص عليها في وثيقة الرؤية وهي كالتالي:

1. استقلالية وسيادة السلطة القضائية
2. تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين
4. النفاذ إلى المعلومة
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

تتولى الوزارة تمويل خطة العمل، بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية الإعانة.

تتحمل وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء مسؤولية تنفيذ هذه الخطة بالأساس وتبقى الهياكل الخاضعة لإشرافها والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى المعنية مطالبة بتنفيذ البرامج الخاصة بها ومتابعتها

2. برامج الوزارة

تم تقسيم مهمة العدل إلى ثلاثة برامج وفق تصورات تضمن رسم الأهداف المستقبلية للوزارة والتوظيف الأمثل لميزانية الدولة في هذا القطاع الإستراتيجي، وتتمثل هذه البرامج الثلاثة في:

- ***البرنامج الأول: العدل***
- ***البرنامج الثاني: السجون والإصلاح***
- ***البرنامج الثالث: القيادة و المساندة***

البرامج	العدل	السجون و الإصلاح	القيادة والمساندة
الهياكل التابعة	- محكمة التعقيب - محاكم الحق العام - المحكمة العقارية وفروعها - المعهد الأعلى للقضاء	- مؤسسة السجون والإصلاح - المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح - المؤسسات السجنية - مراكز إصلاح الأطفال الجانحين	- الإدارات المركزية - الإدارات الجهوية - مركز الدراسات القانونية والقضائية - المعهد الأعلى للمحاماة - ديوان مساكن القضاة وأعوان الوزارة

ويتولى رئيس كل برنامج تحديد الأهداف الإستراتجية ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
العدل	3	9
السجون والإصلاح	3	9
القيادة و المساندة	3	7
المجموع	9	25

II. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

1. تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018

بالاعتماد على منشور السيد رئيس الحكومة عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012 المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية ومنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 7 جوان 2017 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018، تم إعداد و تحديد طلبات مختلف الهياكل التابعة للوزارة لسنة 2018 في حدود **728,640** م. د تعهد و 651,186 م.د مقابل 542,055 مليون دينار خلال تصرف سنة 2017 أي بزيادة هامة قدرها 109,131 م.د تمثل نسبة 20,1 % .

ويمكن تفسير هذه الزيادة الهامة الظرفية إلى تعديل كلفة الزيادة العامة للأجور و الزيادة الخصوصية للقضاة وأعوان الزي التابعين لمؤسسات السجون و الإصلاح إلى جانب حاجة الوزارة لتدعيم الموارد البشرية و اللوجستية وتحسين البنية التحتية. كما تعكس التوجهات العامة للدولة بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد لمقاومة الإرهاب والتهريب وضرورة تدعيم الوزارات ذات العلاقة على غرار وزارة العدل في بعديها القضائي و السجنون والإصلاح.

وتتوزع الإعتمادات حسب الجداول التالية:

جدول عدد1: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	انجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطور	
			تعهد	دفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (1)/((1)-(2))
نفقات التصرف						
على موارد الميزانية	**416925**	**473805**	**576186**	**576186**	**102381**	**21.6%**
التأجير العمومي	347595	404472	496516	496516	92044	**22.8%**
وسائل المصالح	60407	61154	65175	65175	4021	**6.6%**
التدخل العمومي	8923	8179	14495	14495	6316	**77.2%**
نفقات التنمية	**68660**	**68250**	**152454**	**75000**	**6750**	**9.9%**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0
على موارد الميزانية	68360	68000	152104	74650	6650	**9.8%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي						
على موارد الميزانية	**300**	**250**	**350**	**350**	100	**40.0%**
المجموع	**485585**	**542055**	**728640**	**651186**	**109131**	**20.1%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد2: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات حسب البرامج	انجازات 2016	قانون المالية 2017	تقديرات 2018		نسبة التطور	
			تعهد	دفع	المبلغ	النسبة
العدل		234263	338341	287677	53414	**22.8%**
السجون والإصلاح		276359	347329	321729	45370	**16.4%**
القيادة و المساندة		31433	42621	41781	10348	**32.9%**
مجموع البرامج		**542055**	**728290**	**651186**	**109131**	**20.1%**

رسم بياني عدد 1: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج

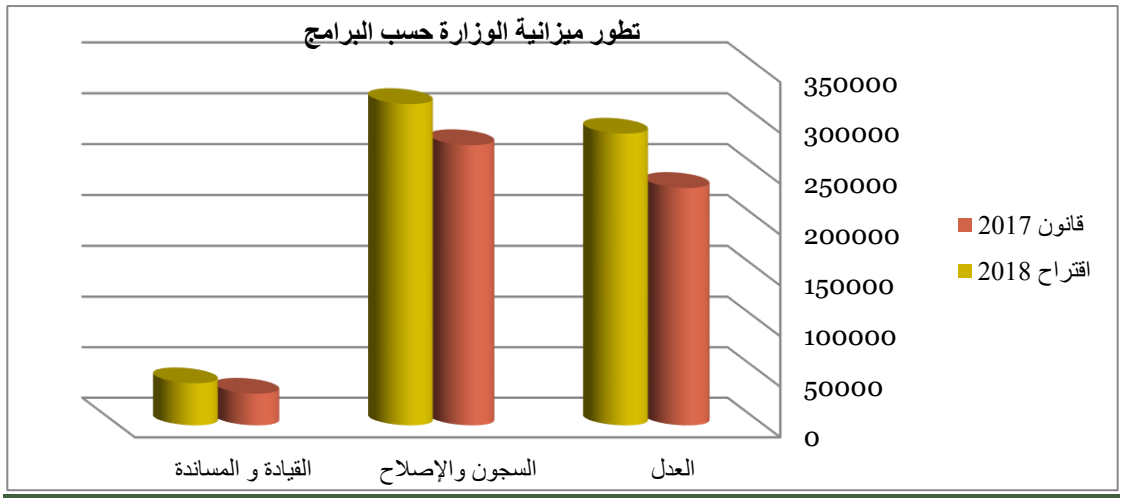

انخرطت وزارة العدل هذه السنة في الدفعة الأخيرة من الوزارات (وزارات السيادة) لإعداد الميزانية حسب الأهداف وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2018 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة ، على النحو التالي:

جدول عدد 3: توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

حسب طبيعة النفقة	البرامج			المجموع
	العدل	السجون والاصلاح	القيادة و المساندة	
نفقات التصرف	**258277**	**281229**	**36681**	**576186**
التأجير العمومي	**238006**	**237129**	**21381**	**496516**
الوزارة	237826	236229	21209	495264
المؤسسات	180	900	172	1252
وسائل المصالح	**11413**	**41350**	**12413**	**65175**
الوزارة	10713	350	12088	23150
المؤسسات	700	41000	325	42025
التدخل العمومي	**8858**	**2750**	**2887**	**14495**
الوزارة	8820	2010	2860	13690
المؤسسات	38	740	27	805
نفقات التنمية	**29400**	**40500**	**5100**	**75000**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	29400	40500	4750	**74650**
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي				
على الميزانية			350	**350**
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة	0	0	0	0
المجموع	**287677**	**321729**	**41781**	**651186**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2: توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة

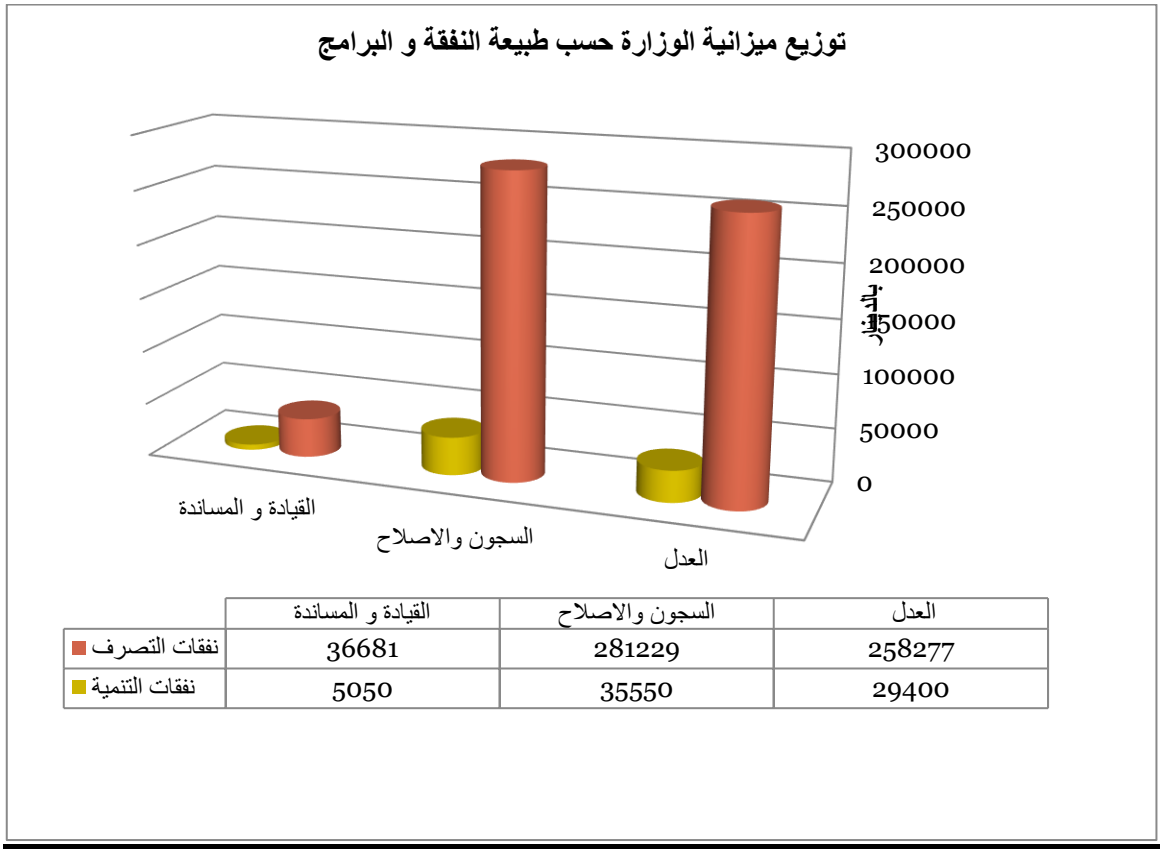

	القيادة و المساندة	السجون والاصلاح	العدل
نفقات التصرف	36681	281229	258277
نفقات التنمية	5050	35550	29400

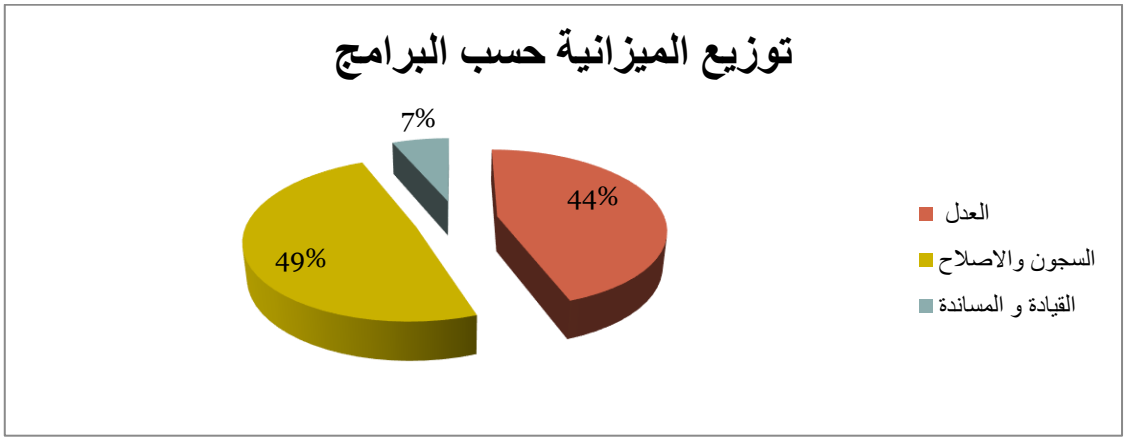

2. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة

جدول عدد4: إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

النفقات	2014	إنجازات 2015	2016	قانون المالية 2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
نفقات التصرف							
على موارد الميزانية	**306775**	**334825**	**374633**	**432411**	**532104**	**585314**	**643846**
التأجير العمومي	287509	310907	346599	403460	495264	544790	599269
وسائل المصالح	15639	19355	19924	21577	23150	25465	28012
التدخل العمومي	3627	4563	8110	7374	13690	15059	16565
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**37357**	**41238**	**42292**	**41394**	**44082**	**48490**	**53339**
التأجير العمومي	710	824	995	1012	1252	1377	1515
وسائل المصالح	35996	39663	40483	39577	42025	46228	50850
التدخل العمومي	651	751	814	805	805	886	974
نفقات التنمية	**15178**	**39774**	**68660**	**68250**	**75000**	**82500**	**90750**
على موارد الميزانية	15178	39774	68660	68250	75000	82500	90750
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**359310**	**415837**	**485585**	**542055**	**651186**	**716305**	**787935**

تم الاتفاق على تحديد نسبة زيادة عامة في حدود 10%سنويا وذلك باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد. رغم أن الوزارة فتحت محاكم استئناف جديدة بكل من جندوبة وباجة إلى جانب فروع عقارية جديدة. بالإضافة إلى تعهداتها بخصوص تحسين ظروف العمل وجودة الخدمات بالمحاكم و السجون و الإصلاح، إلى جانب تعهدها بالقيام ببعض الانتدابات الخصوصية في سلك القضاة و الكتبة و الأعوان السجون و الإصلاح (خرجي المدارس) والشروع في بناء مشاريع كبرى تتعلق ببناء المحاكم و السجون.

برامج الوزارة

المحور الثانى

برنامج العدل

الملف التأليفي لأداء البرامج

برنامج العدل

يرأس البرنامج السيد الطيب راشد " الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس"

I. تقديم البرنامج

1. إستراتيجية البرنامج وخارطته

✓ **إستراتجية البرنامج**

تبّنت وزارة العدل رؤية إستراتيجية تم من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس وذلك بالتشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وقد ارتكزت تلك الرؤية على خمسة محاور أساسية تتعلّق بالمسائل التالية:

1- حرية واستقلالية السلطة القضائية.

2- رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية.

3- تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.

4- النفاذ إلى العدالة.

5- تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

وقد استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على تلك المحاور التي تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف لما لها من اتّصال وثيق بالتزام الوزارة بمواصلة عملية إصلاح النظام القضائي.

واعتبارا لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية وحماية حقوق المتقاضين فقد تم إدراج هذا الهدف ضمن أولويات البرنامج وتماشيا كذلك مع المعايير الدولية المتبعة في هذا الخصوص.

وحتى تحقق العدالة النتائج المرجوّة منها وهي بالأساس إيصال الحقوق إلى أصحابها وفي آجال معقولة فقد تمّ اعتبار مسألة دعم نجاعة العدالة من بين أهم أولويات المرحلة القادمة وذلك تناغما مع الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية.

وتبقى مسألة تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة وتطوير جودة الخدمات القضائية، أحد أهم أولويات المرحلة القادمة التي ستعمل الوزارة على تحقيقها خاصة فيما يتعلّق بتوفير الخدمات القضائية لفائدة المواطن وتيسير الولوج إليها عن بعد ، بالإضافة إلى الحق في النفاذ إلى المعلومة إذ تسعى الوزارة إلى العمل على إدخال موجبات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة حيّز التطبيق من خلال توفير جميع المتطلبات والترتيبات اللوجستية.

كما ستعمل الوزارة في نفس الإطار للسعي للتقليص في آجال الخدمات القضائية، و متابعة البرامج الوطنية المتعلّقة بالمسح العقاري من خلال السعي إلى تحقيق نسب إنجاز متقدمة في مجال التسجيل العقاري.

✓ **خارطة البرنامج**

يضم البرنامج كل محاكم الحق العام بالإضافة إلى المحكمة العقارية و فروعها داخل الجمهورية ومؤسسة المعهد الأعلى للقضاء.

البرنامج	الإدارات المركزية	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية
العدل	محكمة التعقيب (1)	- محاكم الاستئناف (14) - المحاكم الابتدائية (28) - محاكم الناحية (86) - المحكمة العقارية وفروعها (18)	- مؤسسة المعهد الأعلى للقضاء (1)

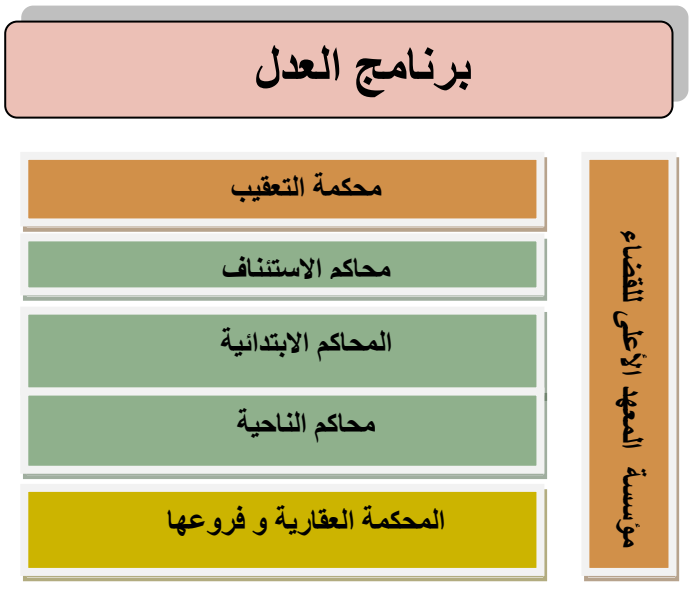

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

جدول عدد5: حوصلة عامة للأهداف و المؤشرات

الأهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات 2018
1- التقليص في آجال الخدمات القضائية	1.1.1: نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	%	61	60.3	62
	2.1.1: نسبة الأحكام الغيابية	%	52	51	45
	3.1.1: تطور المساحات المحجرة بالمناطق المسحية	هكتار	24384	25000	25250
2- تطوير جودة الخدمات القضائية	1.2.1: عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدور تكوينية على الأقل	عدد	1115	1034	1200
	2.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.	عدد	4	5	6
	3.2.1: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.	%	70	75	80
3- تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم	%	36	45.66	54.10
	2.3.1:المساحة المخصصة لكل موظف	$م^2$	12.54	12.91	13.30
	3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة	%	45	50	55

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف 1-1: التقليص في آجال الخدمات القضائية

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم الخدمات القضائية المسدات في جميع مراحلها وذلك بتحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي و التقليص في آجال البت في القضايا وذلك بتوفير كل المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع.
- **مرجع الهدف**: البرنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :1-1 التقليص في آجال الخدمات القضائية								
المؤشر: 1-1-1	%	64.3	62.2	61	60.3	62	64	66
المؤشر: 1-1-2	%			52	51	45	40	30
المؤشر: 1-1-3	هك			24383	25000	25250	25500	25750

الهدف 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم جودة الخدمات القضائية المسدات في جميع مراحلها وذلك بتحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي وذلك بالترفيع في نسق التكوين و توفير الخدمات القضائية عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ للمعلومات في الآجال.
- **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :2-1 تطوير جودة الخدمات القضائية								
المؤشر: 1-2-1	عدد			1115	1034	1200	1250	1300
المؤشر: 2-2-1	عدد			4	5	6	7	9
المؤشر: 3-2-1	%	85	72	70	75	80	85	90

الهدف 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف العمل بمختلف المحاكم خاصة في ما يتعلق بالتقليص في الضيق التي تشكوا منه أغلب المحاكم وذلك ببرمجة التوسعات اللازمة للمحاكم. والعمل على تأمين المقرات بالحديد المطروق و آليات المراقبة وأعوان المراقبة.
- **مرجع الهدف**: برنامج العدل
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :3-1 تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها								
المؤشر : 1-3-1	%			36	45.66	54.10	62.32	70
المؤشر : 2-3-1	$م^2$			12.54	12.91	12.39	12.76	13.15
المؤشر : 3-3-1	%	35	40	45	50	55	60	65

2.2 أنشطة البرنامج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الإعتمادات التقديرية
الهدف 1-1 التقليص في آجال الخدمات القضائية	**المؤشر1-1-1** نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	%62	- انتداب أعوان محاكم لرقن الأحكام - تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة - إحداث مكاتب مجهزة بمعدات رقن وطباعة - انتداب عدد إضافي من القضاة - إعداد لوحة قيادة لتوزيع القضاة و الأعوان بين المحاكم حسب النشاط - تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها	3 م.د للاقتناء معدات إعلامية
	المؤشر1-1-2 نسبة الأحكام الغيابية	%45	- اقتناء دراجات نارية لتبليغ الأحكام الغيابية - تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة	30 أ.د
	المؤشر1-1-3 تطور المساحات المحجرة بالمناطق المسحية	25250 هك	- تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية - تدعيم المحكمة العقارية بوسائل النقل و المعدات اللازمة على مراحل	650 أ.د تخصص سنويا لمصاريف المسح العقاري
الهدف 1-2 تطوير جودة الخدمات القضائية	**المؤشر1-2-1** عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدور تكوينية على الأقل		- تكوين القضاة و الكتبة في اطار التكوين التخصصي و التكوين المستمر. - توزيع القضاة و الكتبة حسب الاختصاص والخبرة. - تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة	
	المؤشر1-2-2 عدد الخدمات	6	- تعصير بوابة الوزارة وتوفير النصوص القانونية على ذمة	

	القضائية المتوفرة عن بعد.		المتقاضين. - توفير بعض المعلومات حول القضايا لفائدة المتدخلين عن بعد. - تطوير المنظومة الجزائية والمدنية و العقارية	
	المؤشر1-2-3 نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.	%80	- التكوين اللازم للإداريين والقضاة - تأهيل الأرشيف بما يتلاءم مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة - تطوير بوابة الوزارة	
الهدف 1-3 **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**	**المؤشر1-3-1** نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم	%54.10	- حماية المحاكم بالحديد المطروق. - تركيز كاميرا مراقبة ومعدات كشف المعادن. - تعميم الحراسة الخصوصية على مراحل. - تهيئة الفضاءات لإستيعاب أعوان الحراسة.	1.5 م.د
	المؤشر1-3-2 المساحة المخصصة لكل موظف	12.39 م^2	- بناء وتوسعة المحاكم بالاعتماد على عدد الموظفين وتطور حجم العمل. - الإسراع في انجاز المشاريع الجارية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. - إحداث محاكم جديدة	20 م.د
	المؤشر1-3-3 نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة	%55	- تدعيم عدد الأعوان المخصصين لرقمنة الأحكام - تعميم المعدات في المحاكم على مراحل	

II. ملخص ميزانية البرنامج

1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) /((1) -(2)) (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف		**210782**	**258277**	**258277**	**47494.5**	**11.0%**
التأجير العمومي		196257	238006	238006	41749	**21.3%**
وسائل المصالح		10278	11413	11413	1134.5	**11.0%**
التدخل العمومي		4247	8858	8858	4611	**108.6%**
العنوان الثاني: نفقات التنمية		**23480**	**80064**	**29400**	**5920**	
الاستثمارات المباشرة						
على الموارد العامة للميزانية		23480	80064	29400	5920	**25.2%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج		**234262**	**338341**	**287677**	**53414.5**	**11.04%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج العدل حيث أنها تمثل 90 %من جملة الاعتماد:

- **نفقات التصرف:** يلاحظ أن التأجير العمومي يمثل بالنصيب الأكبر من الزيادة في نفقات التصرف حيث تفوق نسبة الزيادة 21,3 % تهم أساسا تعديل كلفة الانتدابات الجارية إلى جانب الزيادة العامة في الأجور و الزيادة الخصوصية لأجور السادة القضاة. كما نلاحظ زيادة هامة في التدخل العمومي ناتجة عن تأجير الملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء

(200 ملحق سنة ثانية و 250 سنة أولى)

- **نفقات التنمية:** يلاحظ أنه تم الترفيع في ميزانية التنمية بما قدره 25,2 % و ذلك لمجابهة خلاص المشاريع الجارية و الشروع في مشاريع جديدة كبرى: مثل قصر العدالة بتونس و المحكمة الابتدائية سوسة2 والقسط الأول من مشروع بناء محكمة الاستئناف بسيدي بوزيد، إلى جانب المشاريع السنوية الخاصة باقتناء الأثاث و المعدات للمحاكم.

رسم بياني عدد 3: توزيع نفقات برنامج العدل

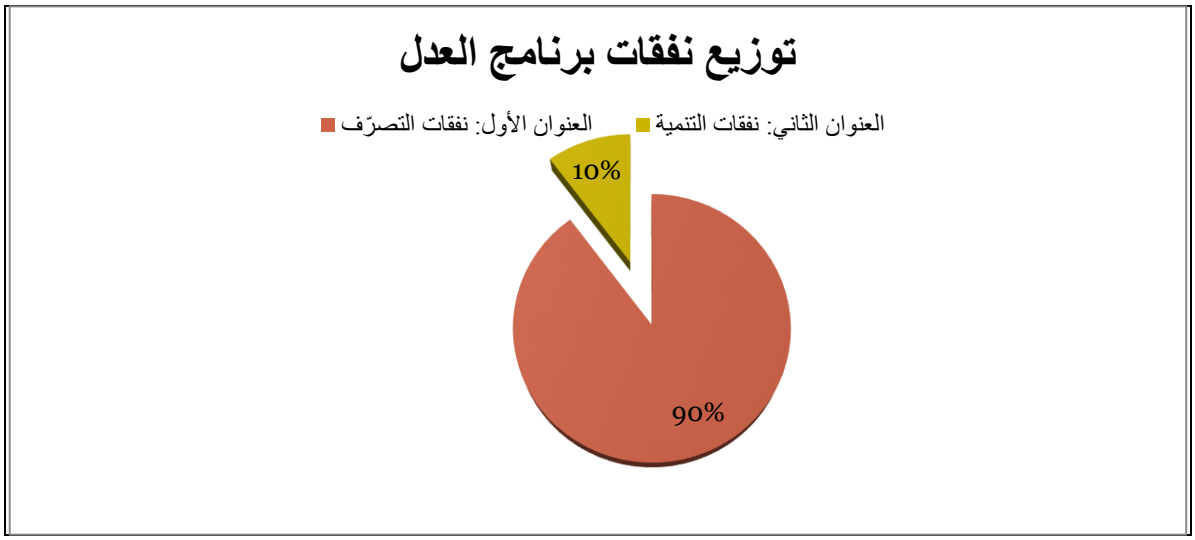

2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج العدل

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف							
على موارد الميزانية	**0**	**0**		**210782**	**258277**	**284104**	**312515**
التأجير العمومي				196257	238006	261807	287987
وسائل المصالح				10278	11413	12554	13809
التدخل العمومي				4247	8858	9744	10718
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير العمومي				0	0	0	0
وسائل المصالح				0	0	0	0
التدخل العمومي				0	0	0	0
نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**23480**	**29400**	**32340**	**35574**
على موارد الميزانية	0	0	0	23480	29400	32340	35574
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**234262**	**287677**	**316444**	**348089**

- يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10% لمجابهة الزيادة في الأجور والانتدابات الخصوصية في سلك القضاة و الكتبة لضمان تحسين جودة مرفق القضاء.

- كما تم اعتماد نفس نسبة الزيادة لميزانية التنمية قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2018-2020 ، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط المحدد من طرف وزارة المالية.

الملاحق:
مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة

1. رمز المؤشر : **1-1-1**
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر:يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العدلية في البت في القضايا المنشورة لديها
5. نوع المؤشر: **نتائج**
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر فاعلية.**
7. التفرعات: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : القضايا المفصولة خلال السنة/ (عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة+عدد القضايا الواردة خلال السنة) *100
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية +التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع اداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 66 % سنة 2020 من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
التقليص في آجال الخدمات القضائية	نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	%	64.3	62.2	61	60.3	62	64	66

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد ت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المنشورة تراجعا خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2016 باعتبار تراكم عدد القضايا الغير مفصولة في أخر السنة القضائية وعدم تجاوز نسبة فصل القضايا 94 % و ستشهد السنوات الموالية تطورا يصل إلى حدود 66 % سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاع بخمس نقاط مقارنة بسنة 2016.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

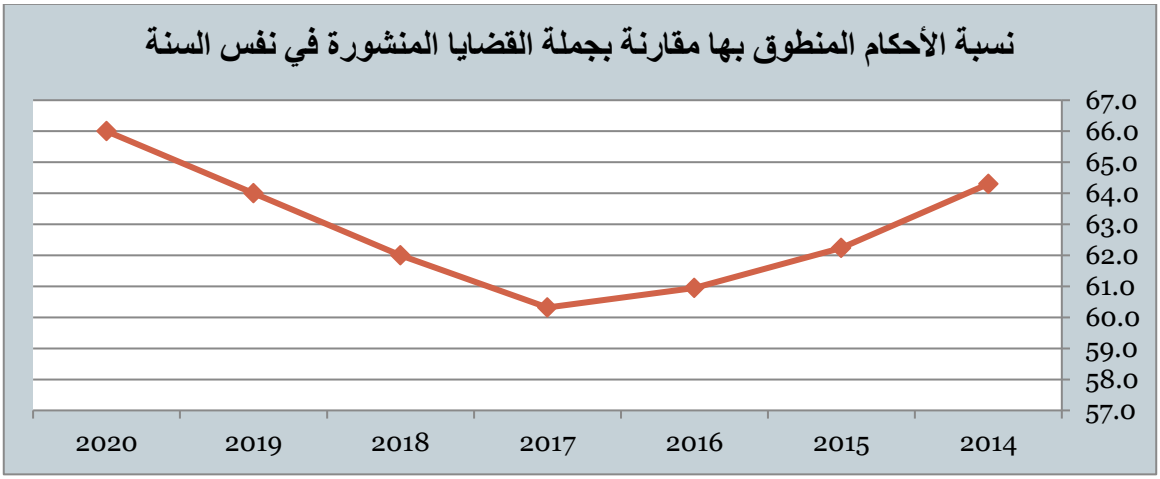

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم يؤثر على جودة ودقة المعلومة.
- ✓ مؤشر عام لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل درجة تقاضي ولا نوعية الملفات

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام الغيابية

1. رمز المؤشر: 1-1-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأحكام الغيابية**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: التقليص أقصى ما يمكن في نسبة عدم تبليغ الأحكام الغيابية.
5. نوع المؤشر : **نشاط.**
6. طبيعة المؤشر : **مؤشر فاعلية.**
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد اعلامات الأحكام الغيابية المفصولة / جملة الأحكام الجزائية المفصولة 100x
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع اداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:30 % سنة 2020 من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
التقليص في آجال الخدمات القضائية	نسبة الأحكام الغيابية	%	-	-	-	51	45	40	30

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع ان تتقلص نسبة أعلامات الأحكام الغيابية بحلول سنة 2020 لتصل الى حدود 30 % مما ينعكس ايجابا في التقليص في حجم الملفات موضو ع الطعن بالاعتراض الواردة على المحاكم .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

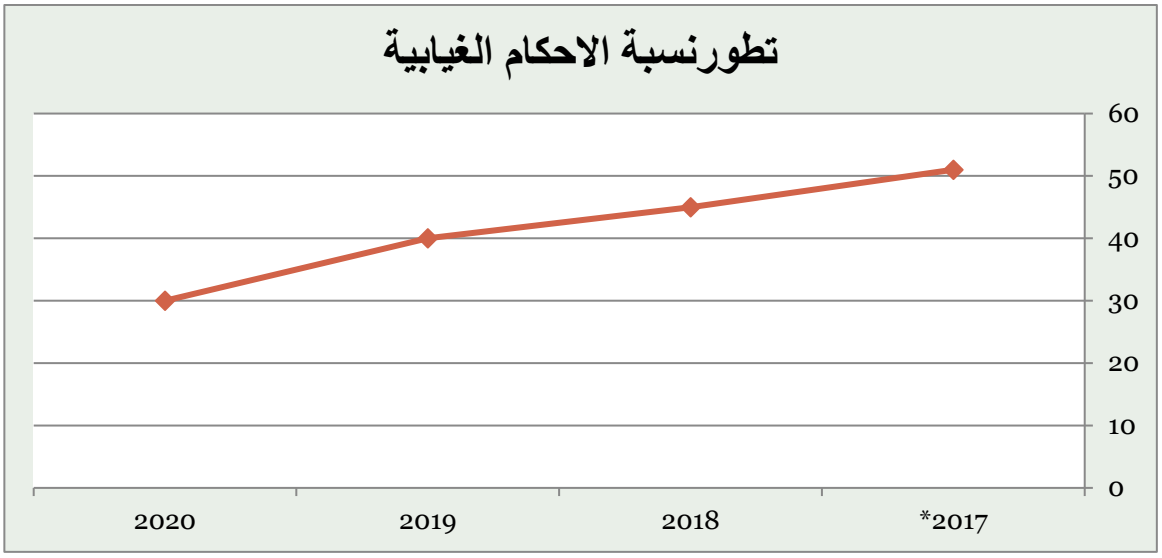

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :**
5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم يؤثر على جودة ودقة المعلومة.
- ✓ إنتاج المؤشر يخص فقط المحكمة الابتدائية بتونس وعدم توفره ببقية المحاكم الابتدائية التابعة لتونس الكبرى.

بطاقة المؤشر: تطور المساحات المحجرة بالمناطق المسحية

1. رمز المؤشر : 1-1-3
2. تسمية المؤشر : **تطور المساحات المحجرة بالمناطق مسحية**
3. تاريخ تحيين المؤشر : 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر:العمل علي تطوير المساحات المحجرة والصادر فيها قرار فتح مناطق مسحية
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :
2. وحدة المؤشر : هكتار .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة القضائية السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 250 هكتار إضافية كل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدعي العم للشؤون القضائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
التقليص في آجال الخدمات القضائية	تطور المساحات المحجرة بالمناطق مسحية	هكتار	--	--	24383	25000	25250	25500	25750

2. رسم بياني لتطور المؤشر :

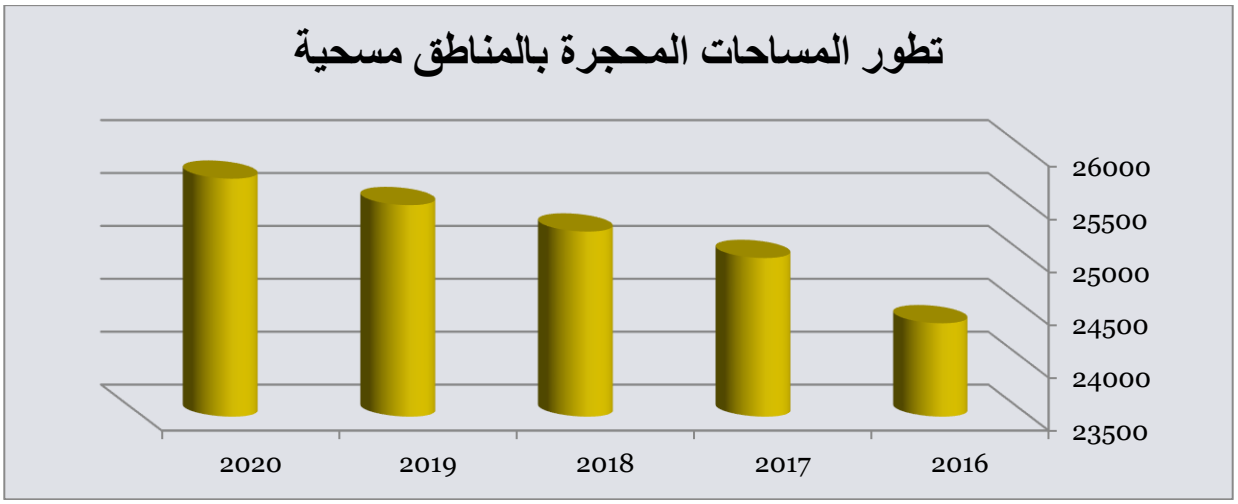

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :

تركيز لجان مسح جديدة في المنطق الصادر فيها قرارات فتح منطقة مسحية و تدعيم اللجان التي هي بصدد العمل

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

النقص الملحوظ في السيارات و الحالة السيئة لمقرات عمل اللجان والنقص في عدد الأعوان

بطاقة المؤشر: عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

1. رمز المؤشر: 1-2-1
2. تسمية المؤشر: عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية).

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: الرفع من كفاءة القضاة وكتبة المحاكم بغاية تطوير جودة الخدمات القضائيّة عن طريق دعم انتفاعهم بدورة تكوينية على الأقلّ.
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :
2. وحدة المؤشر : عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر1200 لكل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المعهد الأعلى للقضاء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تطوير جودة الخدمات القضائية	عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	1	--	--	--	1034	1200	1250	1300

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تمّ بعنوان سنة 2018 تغيير الهدف والمؤشّر مقارنة مع سنة 2017 لكي يغطّي أقصى ما يمكن من أنشطة ومهام المعهد وتلاؤم المؤشّر مع الهدف المرجو.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

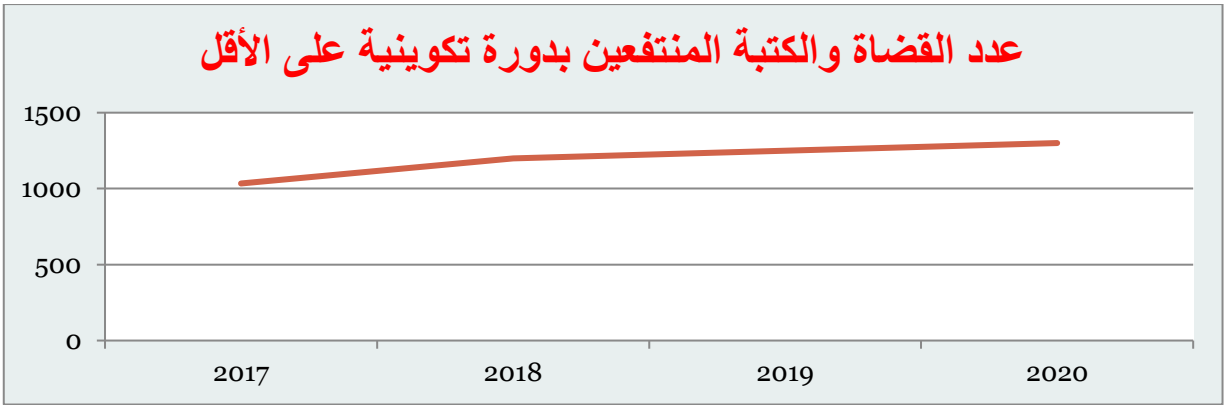

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- تنظيم تكوين أساسي حضوري لـ 250 ملحق قضائي.
- تنظيم تكوين أساسي تطبيقي (تربّصات) لـ 200 ملحق قضائي.
- تنظيم ثلاث دورات حضورية في إطار التكوين المستمرّ لكتبة المحاكم لعدد 150 من كتبة المحاكم.
- تنظيم دورات تكوينيّة في إطار التكوين المستمرّ للقضاة بصنفيه الإلزامي والاختياري تستهدف 600 قاضي.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- الحاجة إلى تطوير النصوص الترتيبيّة المتعلّقة بالتكوين وهياكله بغاية إلزام جميع القضاة والكتبة بحضور دورات تكوينيّة في إطار التكوين المستمرّ مع تكليف المعهد حصريا بتنفيذ برامج التكوين كإحداث تكوين أساسي لكتبة المحاكم.
- الحاجة إلى دعم الموارد البشريّة للمعهد (قضاة، إداريين، فنّيين وعملة ..) التي لا تفي حاليّا بالمطلوب.
- الحاجة إلى تطوير طاقة استيعاب المعهد بإنجاز التوسعة الضروريّة.
- الحاجة إلى تجهيزات تقنيّة تمكّن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.
- توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتبة من داخل الجمهوريّة على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

بطاقة المؤشر:عدد الخدمات المتوفرة عن بعد

1. رمز المؤشر : 1-2-2
2. تسمية المؤشر : **عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.**
3. تاريخ تحيين المؤشر : 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم.
2. وحدة المؤشر : عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وضع الخدمة على الخط.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة و الادارة العامة للإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10 خدمات على الخط
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة و الادارة العامة للإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تطور جودة الخدمات القضائية	عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	عدد	--	--	4	5	6	7	9

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

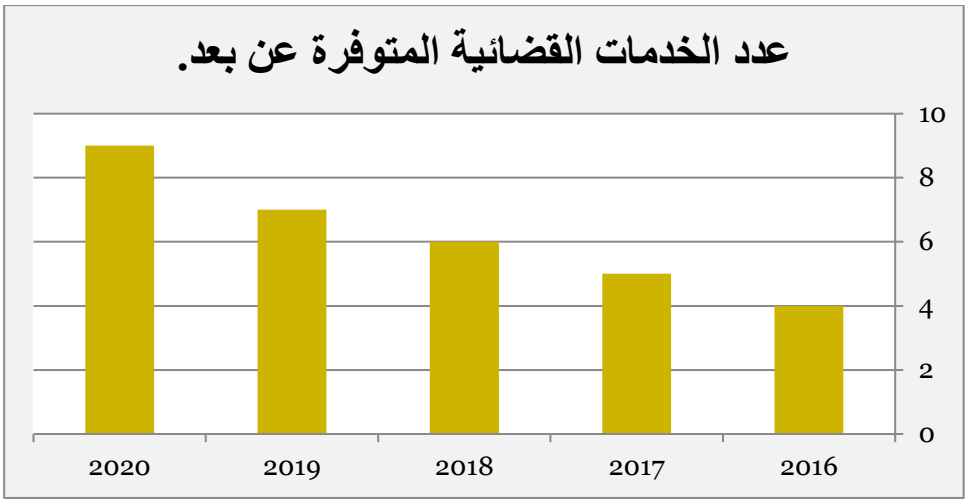

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادة الجزائية.
- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادّة المدنيّة.
- تعميم النظومات الجزائية والمدنية على المحاكم
- إحداث مركز إيواء للمنظومات العدلية.
- تحسين البنية التحتية للإتصالات
- تطوير ودعم اسطول التجهيزات الإعلامية بالمحاكم
- تهيئة قاعات الموزعات
- تحسين السلامة المعلوماتية
- التكوين
- القيادة والمساندة على انجاز المشاريع
- انتداب مهندسين (7 سنة 2016 (وقع انتداب 4 فقط), 10 سنة 2017 (لم يقع اي انتداب) ، 8 سنة 2018, 4 سنة 2019)

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

بطاقة المؤشر: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال

1. رمز المؤشر : 1-2-3
2. تسمية المؤشر : **نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال**.
3. تاريخ تحيين المؤشر : 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: دعم المتعاملين مع المرفق القضائي في ممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومة
5. نوع المؤشر : نتائج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5 % كل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال	%	85	72	70	75	80	85	90

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر

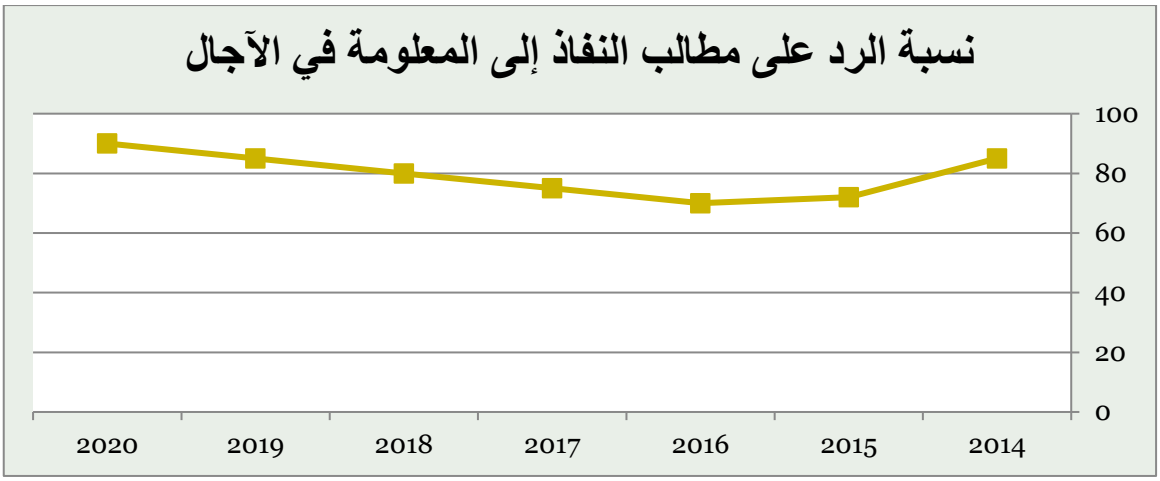

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- التكوين اللازم للإداريين والقضاة.
- تأهيل الأرشيف بما يتلائم مع النصوص التشريعية.
- تطوير بوابة العدل.
- تكوين لجان استشارية

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- غياب إحداث هيكل مكلف بالنفاذ إلى المعلومة صلب الوزارة

بطاقة المؤشر: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم

1. رمز المؤشر : 1-3-1
2. تسمية المؤشر : **نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم**
3. تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2017،

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: حماية المحاكم يشمل ثلاثة عناصر: (1) حماية الأبواب والنوافذ والأسيجة بالحديد المطروق، (2) تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة، (3) تأمين حراسة المحاكم عن طريق أعوان مختصين.
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : مجموع عدد عناصر الحماية المتوفرة لكل المحاكم x 100 / مجموع المحاكم x 3
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإعلامية + إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:.70 % كل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المكلف بأمن المحاكم.

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم	%	--	--	38,45	45.66	54.10	62.32	70

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد تأمين المحاكم في كافة المجالات (تأمين العنصر البشري والبناءات والمحتويات) من أهم المؤشرات الدالة على تعصير المحاكم بما يتوافق مع مقاييس الدولية . وعليه سوف تعمل الوزارة على استحثاث انجاز عملية تأمين سلامة المحاكم خلال السنتين الأوليين للبرنامج متوسط المدى 2017-2019 ويفسر الرسم البياني الموالي رغبة الوزارة في استحثاث نسق الانجاز واستكمال النسبة الأكبر في حدود 51,72% بين 2017 و2018 . وذلك على اعتبار ما لهذا المؤشر من أهمية بالغة في توفير جو عمل أفضل من حيث الحماية والوقاية والسلامة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

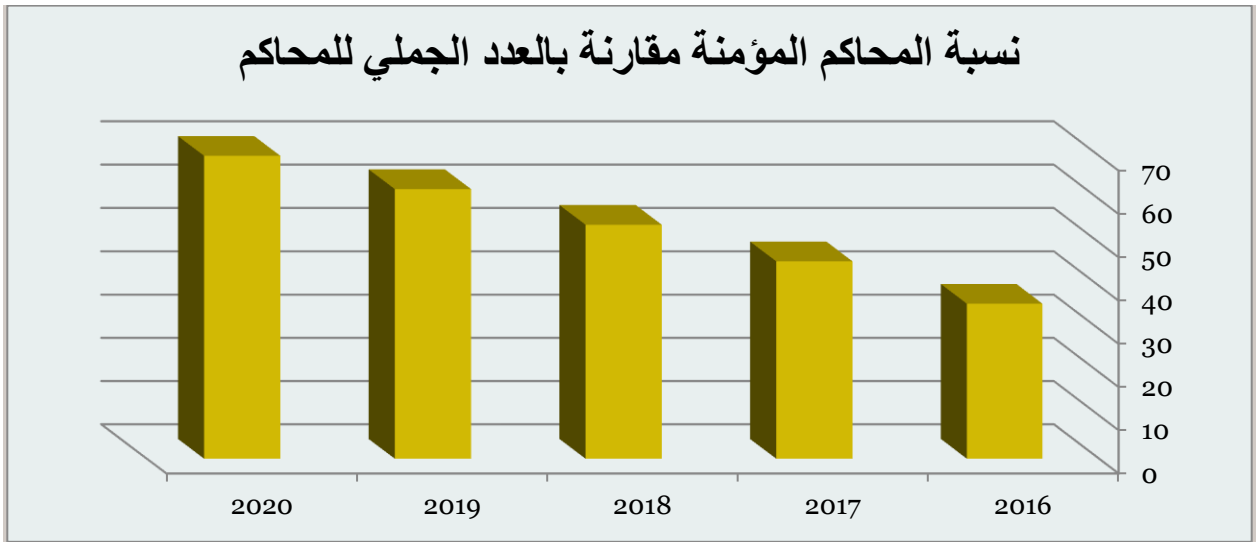

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :

- حماية المحاكم بالحديد المطروق
- تركيز كميرا المراقبة بالمحاكم على مراحل
- تركيز معدات كشف المعادن بالمحاكم على مراحل
- تعميم فرق الحراسة بجميع المحاكم على مراحل

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

محدودية الإعتمادات المتوفرة نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل موظف

1. رمز المؤشر : 1-3-2
2. تسمية المؤشر : **المساحة المخصصة لكل موظف**
3. تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2017،

I.الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: متابعة تحسين توزيع الإطار البشري بين المحاكم مع تطور حجم العمل
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر
2. وحدة المؤشر : م^2 .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية+رفع هندسي لعينة من المحاكم من مختلف الدرجات.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – معاينات ميدانية+رفع هندسي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة+ إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 0,3 % كل سنة (حسب عينة من مختلف المحاكم)
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مديرة البناءات.

III.قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	المساحة المخصصة لكل موظف (محاكم استئناف)	م2			15.19	15.65	16.12	16.60	17.10
	المساحة المخصصة لكل موظف (المحاكم الابتدائية)	م2			11.68	12.03	12.39	12.76	13.15
	المساحة المخصصة لكل موظف (محاكم الناحية)	م2			10.74	11.06	11.39	11.73	12.09
	معدل المساحة المخصصة	**م2**			**12.54**	**12.91**	**13.30**	**13.70**	**14.11**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تتفاوت المساحة المخصصة لكل موظف من محكمة إلى أخرى حسب طبيعة العمل وحالة البناية حيث أنها تتراوح من 4 الى 20 متر مربع . سيتم استغلال هذا المؤشر لإعطاء الأولوية في التوسعات للمحاكم

الأكثر ضيق. يجب أخذ حجم العمل بعين الاعتبار في احتساب هذا المؤشر. بحيث سيتم حين توفر المعطيات الإحصائية اللازمة أخذ بعين الاعتبار بهذا المعطى الهام.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

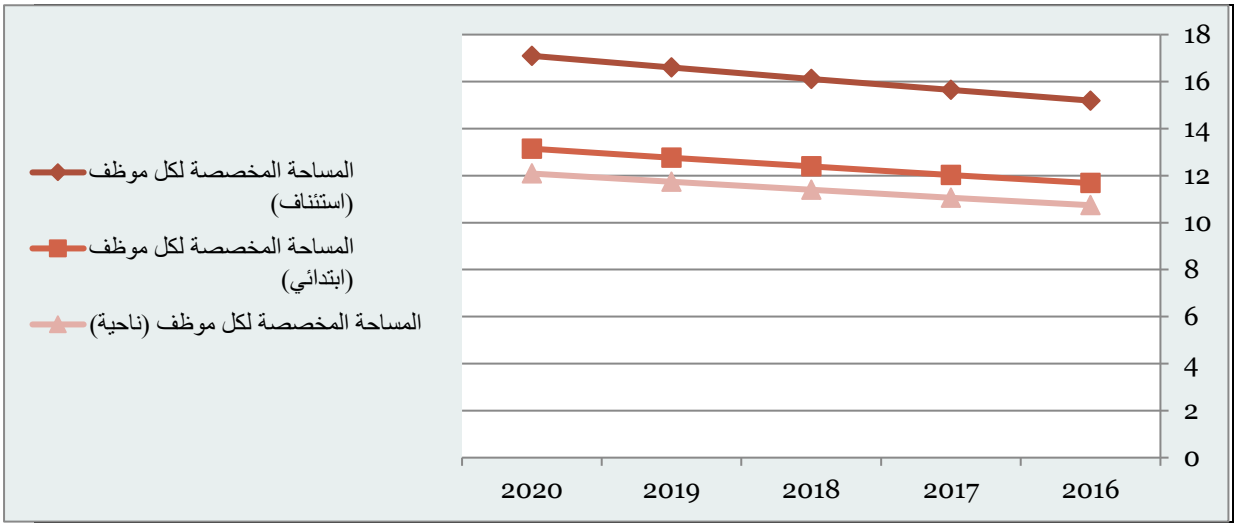

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- برمجة البناءات والتوسعات حسب الأولوية
- السهر على متابعة المشاريع بالتنسيق مع مختلف المتدخلين قصد الإسراع بتنفيذها في أيسر الآجال

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- ضعف الاعتمادات المخصصة للبناءات و التوسعات في ميزانية التنمية

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة

1. رمز المؤشر : 1-3-3
2. تسمية المؤشر : **نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة**
3. تاريخ تحيين المؤشر : 15 سبتمبر 2017 (افتتاح السنة القضائية)

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: تحسين نسق رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد
5. نوع المؤشر :مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر : فاعلية
7. التفرعات: وطني.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:5 % كل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020*
تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة	%	35	40	45	50	55	60	65

(*) بلوغ 65 % كنسبة تراكمية موفى السنة الثالثة من البرنامج

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تمّ موفى سنة 2016 تحقيق نسبة جد هامة في رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة حيث بلغت 45 % من مجموع الملفات ويتوقع مواصلة تحقيق نسبة سنوية تقدر ب5% على أن يتم استكمال رقمنة 65% خلال موفى 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

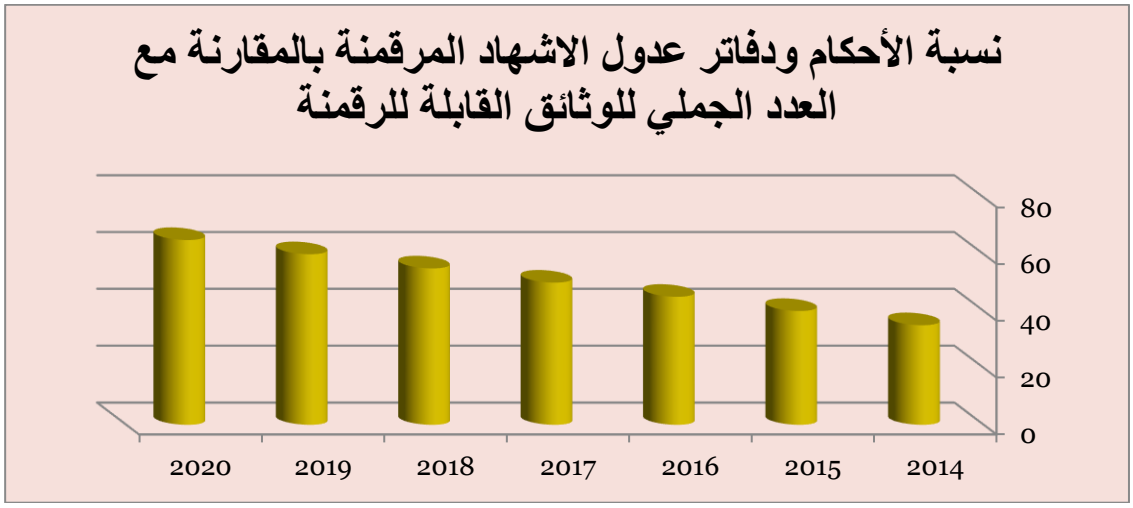

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- ✓ سوف يتم العمل على تخصيص أعوان لرقمنة الأحكام وملفات عدول الإشهاد مع تعزيز الفريق بانتدابات مخصصة للغرض في إطار الميزانيات اللاحقة.
- ✓ سوف يتم العمل على تنفيذ إستراتيجية La Brigade Mobile

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- ✓ تمّ التقليص في الاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء معدات الرقمنة المتعلقة بدفاتر عدول الإشهاد على امتداد الفترة المقبلة من البرنامج 2017-2020

المحور الثالث

برنامج السجون و الإصلاح

برنامج السجون و الإصلاح

يرأس البرنامج مدير إدارة المصالح المشتركة: "المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول عادل الطّرابلسي"

I. تقديم البرنامج

I.إستراتيجية البرنامج وخارطته

✓ **إستراتجية البرنامج**

إن عملية تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع تمر أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الإستراتيجية العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وتولي الإدارة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وتوطيد علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه. وهي عوامل تساهم في تيسير حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة.

ويشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف الإقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية. كما يشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح على تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار إحترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الإجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، كما أن السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين أضحى من الأولويات التي تعمل عليها الإدارة العامة للسجون والإصلاح.

و أمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

✓ خارطة البرنامج

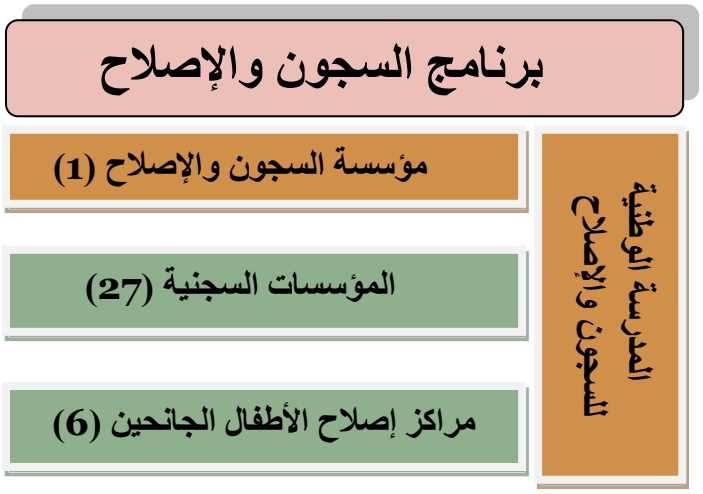

II.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

جدول عدد 6: حوصلة عامة للأهداف و المؤشرات

الأهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات 2018
1-تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	1.1.2:نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	3.6	7.27	10
	2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	26.8	32	37
	3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين	$م^2$	1.54	2.1	2.5
2- تحسين ظروف عمل الأعوان:	1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع	عدد	220	278	297
	2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	%	10	19	30
	3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.	$م^2$	-	3.05	4
3 - تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%		31.9	45
	1.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	%	0.003	0.002	0.001
	2.3.2: عدد الإعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.	عدد	50	40	30

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

- **الهدف 2-1: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الإقتصادية للبلاد والتقليص من العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار إحترام حقوق الإنسان
- **مرجع الهدف**: برنامج الاستراتيجي للوزارة....
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الهدف 2-1: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة								
المؤشر: 2-1-1	%			3.6	7.27	10	14	18
المؤشر: 2-1-2	%			26.8	32	37	42	50
المؤشر: 2-1-3	$م^2$			1.54	2.1	2.5	3,2	3,6

- **الهدف 2-2: - تحسين ظروف عمل الأعوان**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد توفير ظروف العمل الملائمة للأعوان لأداء مهامهم على أحسن وجه.
- **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة.....
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الهدف 2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان								
المؤشر : 2-2-1	عدد			220	278	297	342	388
المؤشر : 2-2-2	%			10	19	30	40	50
المؤشر : 2-2-3	$م^2$			3.05	3.05	4	5	6

- **الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية خاصة في ظل تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الوحدات بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات وإحتياطات أمنية.

- **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الهدف :2-3	**تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية**							
المؤشر : 2-3-1	%				31.9	45	60	70
المؤشر : 2-3-2	%			0.003	0.002	0.001	0	0
المؤشر : 2-3-3	عدد			50	40	30	20	10

2.2- أنشطة البرنامج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الإعتمادات التقديرية
الهدف 2-1 تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	**المؤشر2-1-1**	**10**	- تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين - تجهيز الو رشات بالمعدات - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات. - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالمجال الفلاحي. - ابرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية	**0,800 م.د(تعهد)** **3,062 م.د(دفع)** **1,900 م.د** **0,122 م.د** **10,5 أ.د**
	المؤشر2-1-2	**37**	- تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير. - ابرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين.	**0,823 م.د** -
	المؤشر2-1-3	**2.5**	- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز.	**40 م.د(تعهد)**
الهدف 2-2 تحسين ظروف عمل الأعوان	**المؤشر2-2-1**	**297**	- تدعيم العنصر البشري بالانتدابات (انتدابات مقررة خاصة بسنوات سابقة)	**20,500 م.د**
	المؤش2-2-2	**30**	- تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. - بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل	**0,233 م.د** **1,5 م.د(دفع)**

	المؤشر2-2-3	10	تهيئة وبناء فضاءات العمل الإداري والمساكن الإدارية.	6,100 م.د(تعهد) 2,000 م.د(دفع)
الهدف 2-3 تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	المؤشر2-3-1	45	- تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات وتوفير التجهيزات والمعدات الأمنية الضرورية للأعوان.	9 م.د(تعهد)
	المؤشر2-3-2	0.001		
	المؤشر2-3-3	30	- تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية	5,000 م.د(دفع)

II. ملخص ميزانية البرنامج

1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 .(1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2).	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /((1) -(2))
العنوان الأول: نفقات التصرّف		**235059**	**281229**	**281229**	**46170**	**5.2%**
التأجير العمومي		194662	237129	237129	42467	**21.8%**
وسائل المصالح		39302	41350	41350	2048	**5.2%**
التدخل العمومي		1095	2750	2750	1655	**151.1%**
العنوان الثاني: نفقات التنمية		**41300**	**66100**	**40500**	-800	
الاستثمارات المباشرة						
على الموارد العامة للميزانية		41300	66100	40500	-800	**-1.9%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج		**276359**	**347329**	**321729**	**45370**	**16.4%**

دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج السجون والإصلاح حيث أنها تمثل 89 % من جملة الاعتماد:

- **نفقات التصرف :** يلاحظ أن التأجير العمومي يستأثر بالنصيب الأكبر من الزيادة في نفقات التصرف حيث تفوق نسبة الزيادة 21,8 % تهم أساسا تعديل كلفة الانتدابات الجارية الى جانب الزيادة العامة

في الأجور و الزيادة الخصوصية لأجور سلك السجون والإصلاح. كما نلاحظ زيادة هامة في التدخل العمومي تقدر بحولي 151,1%.

في حين تسجل الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح ارتفاع طفيف حيث تم الاتفاق على عرض فكرة تجربة المناولة في الأكلة بسجن المرناقية للتحكيم بين الوزراء باعتبار ما لهذا الإجراء من أهمية بالغة لتحسين جودة الأكلة من جهة وتحسين ظروف العمل من جهة أخرى بالإضافة لعرض برنامج الانتدابات كذلك على التحكيم نظرا للحاجة الماسة لتدعيم العنصر البشري.

- **نفقات التنمية :** يلاحظ أن ميزانية التنمية شهدت انخفاضا في نفقات الدفع ويصعب على مصالحنا خلاص المشاريع الجارية و الشروع في مشاريع جديدة كبري مثل بناء سجن بلي وسجن باجة، إلى جانب المشاريع السنوية الخاصة باقتناء المعدات الخصوصية للسجون.

رسم بياني عدد 4: توزيع نفقات برنامج السجون و الإصلاح

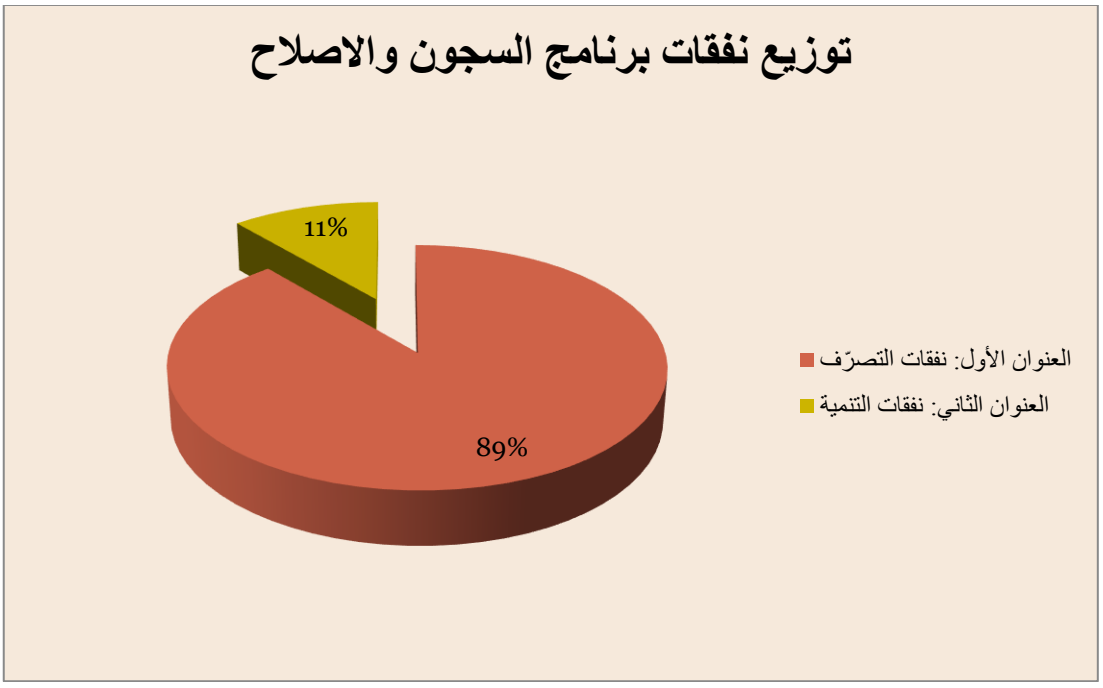

2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج السجون و الإصلاح

	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف				**235059**	**281229**	**309352**	**340287**
على موارد الميزانية	**0**	**0**		**235059**	**281229**	**309352**	**340287**
التأجير العمومي				194662	237129	260842	286926
وسائل المصالح				39302	41350	45485	50034
التدخل العمومي				1095	2750	3025	3328
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير العمومي				0	0	0	0
وسائل المصالح				0	0	0	0
التدخل العمومي				0	0	0	0
نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**41300**	**40500**	**44550**	**49005**
على موارد الميزانية	0	0	0	41300	40500	44550	49005
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**276359**	**321729**	**353902**	**389292**

- يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10 % لمجابهة الزيادة في الأجور والانتدابات الخصوصية في سلك السجون والإصلاح لتحسين مردودية القطاع .
- كما تم اعتماد نفس النسبة الزيادة لميزانية التنمية قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2018-2020 ، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط المحدد من طرف وزارة المالية.

الملاحق:
مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون و الإصلاح

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

1. رمز المؤشر : 2-1-1
2. تسمية المؤشر : **نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي**
3. تاريخ تحيين المؤشر: الأول من كل شهر.

I- <u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تأهيل المودعيين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II- <u>التفاصيل الفنية للمؤشر:</u>

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل أوالتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية لعملية التكوين والمنتفعين بالتكوين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. / * المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 مارس
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:

III- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

IV- <u>قراءة في نتائج المؤشر:</u>

1. **<u>سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	تقديرات			
			2016	2017	2018	2019	2020
تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	3,6	7,27	10	14	18

2. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

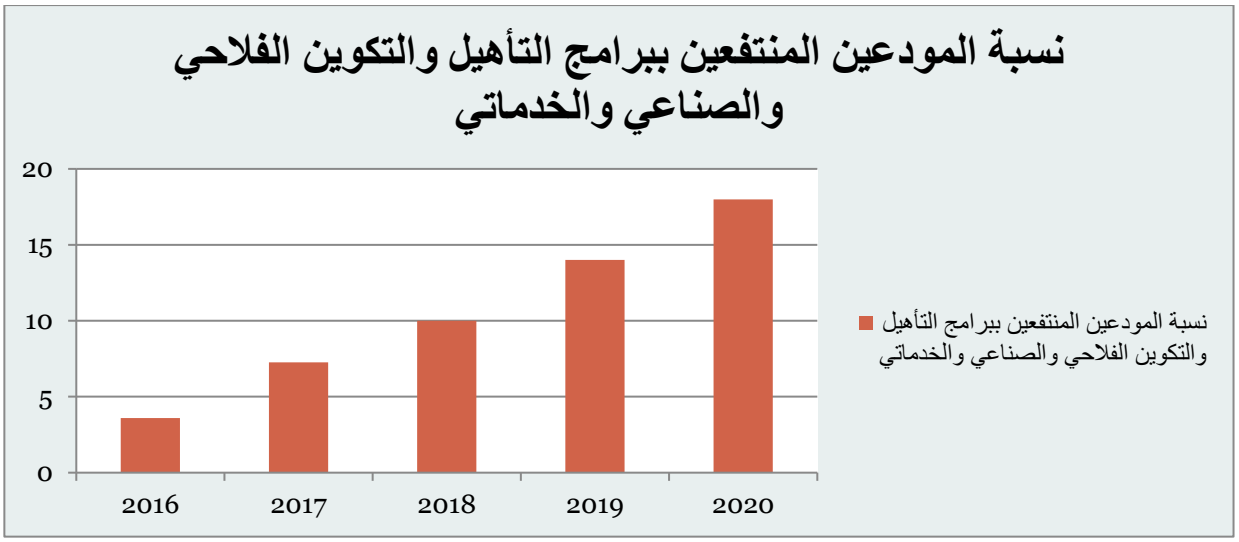

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- **تكوين:** إبرام اتفاقيات مع مؤسسات التكوين لفائدة المساجين.

  تكوين الأعوان في المجال الفلاحي والورشات.

- **تجهيز:** تهيئة وبناء فضاءات التكوين.
  - تجهيز الو رشات بالمعدات.
  - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات.
  - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالمجال الفلاحي.
- **انتدابات:** انتداب الإطار البشري المختص.

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

1. رمز المؤشر : 2-1-2
2. تسمية المؤشر : **نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي .**
3. تاريخ تحيين المؤشر: الأول من كل شهر

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء عدد المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. / * المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 مارس
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	26,8	32	37	42	50

2. رسم بياني لتطور المؤشر :

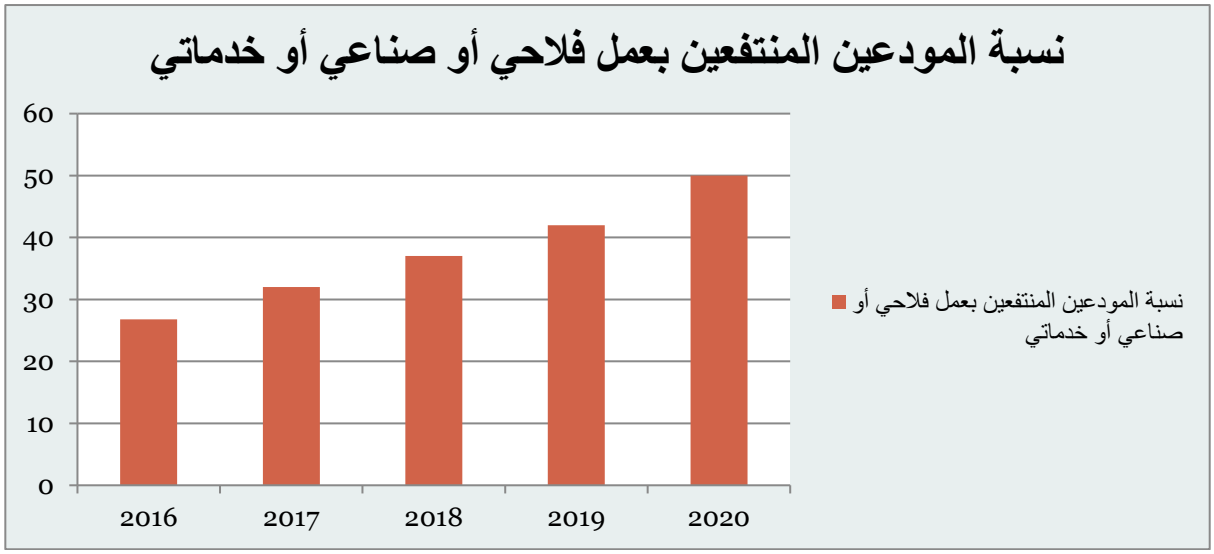

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- ✓ تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير.
- ✓ ابرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين.
- ✓ إحداث ورشات إنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- ✓ تجهيز ورشات الإنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- ✓ استغلال الأراضي الفلاحية.

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق ببناء فضاءات التكوين وبتسيير الورشات.

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل سجين

1. رمز المؤشر : 2-1-3
2. تسمية المؤشر : **المساحة المخصصة لكل سجين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل شهر.

I.<u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.<u>التفاصيل الفنية للمؤشر:</u>

1. طريقة احتساب المؤشر : المساحة الجملية للفضاءات المخصصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
   *مؤشرات فرعية: نسبة الوحدات المركزة بها مطاعم جماعية لفائدة المساجين.
2. وحدة المؤشر : المتر مربع / سجين
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: قيس الفضاءات المخصصة للمودعين بمختلف الوحدات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية / * المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.<u>قراءة في نتائج المؤشر:</u>

1. **<u>سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>**

الهدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	المساحة المخصصة لكل سجين	م2	1,54	2,1	2,5	3,2	3,6
	نسبة الوحدات المركزة بها مطاعم جماعية	%	20	24	26	26	30

2. رسم بياني لتطور المؤشر :

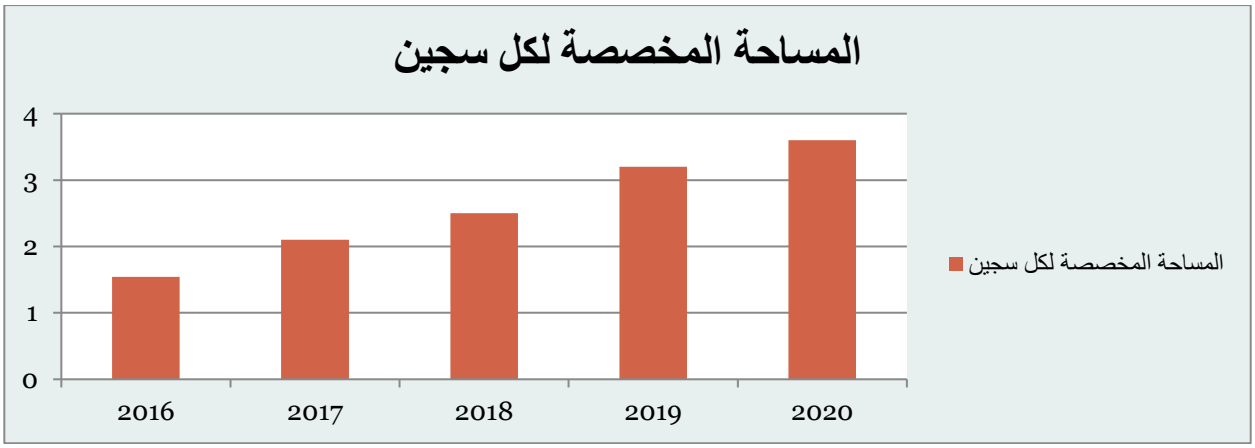

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تهيئة وتوسيع السّجون والمراكز.

-مواصلة المشاريع الخاصة ببناء سجون جديدة.

4. **الصعوبات:**

- محدودية الإعتمادات المرصودة.

بطاقة المؤشر: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.

1. رمز المؤشر : 2-2-1
2. تسمية المؤشر: **عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر جويلية.

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تحسين ظروف عمل الأعوان.**
4. تعريف المؤشر: تدعيم العنصر البشري يساهم في تحسين المردودية.
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة)/1000
   - مؤشرات فرعية: - عدد المودعين لكل أ.إجتماعي.
     - عدد المودعين لكل أ.نفساني.
     - عدد المودعين لكل طبيب.
     - عدد المودعين لكل إطار شبه طبي.
     - عدد المودعين لكل أ في التنشيط.
     - عدد المودعين لكل مكون.
2. وحدة المؤشر : عدد / رقم.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة التصرف في شؤون الموظفين .
6. * المسؤول: رئيس المصلحة .
7. تاريخ توفر المؤشر: 31 جويلية.
8. القيمة المستهدفة للمؤشر:

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
			2016	2017	2018	2019	2020
تحسين ظروف عمل الأعوان	عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع	عدد	220	278	297	342	388
	عدد المودعين لكل أ.إجتماعي	عدد	561	517	350	265	213
	عدد المودعين لكل أ.نفساني	عدد	491	452	319	247	201
	عدد المودعين لكل طبيب	عدد	578	407	345	300	262
	عدد المودعين لكل إطار شبه	عدد	512	215	139	103	82
	عدد المودعين لكل أ في التنشيط	عدد	1178	1085	310	181	128
	عدد المودعين لكل مكون	عدد	167	154	104	79	63

2. **رسم بياني لتطور المؤشر**

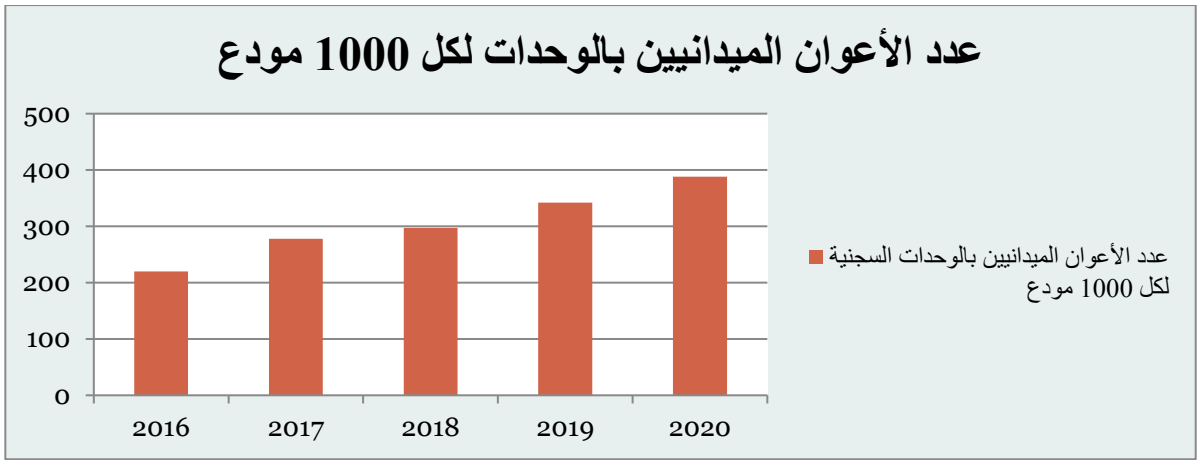

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- ✓ تدعيم العنصر البشري بالإنتدابات.
- ✓ إعادة توظيف الأعوان.

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- ✓ نقص في الإطار العامل في مجال الإختصاصات الطبية والإجتماعية والنفسية وعدم برمجة إنتدابات للغرض.

بطاقة المؤشر: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين

1. رمز المؤشر : 2-2-2
2. تسمية المؤشر : **نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تحسين ظروف عمل الأعوان.**
4. تعريف المؤشر: الرفع من مهارات الأعوان وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة في إطار احترام القانون .
5. نوع المؤشر : مؤشر منتوج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الأعوان المنتفعين بتكوين / العدد الجملي للأعوان.

*مؤشرات فرعية: - نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تخصصي.
- نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تنشيطي.
- نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين مشترك.

2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية + إدارة المصالح المشتركة . / * المسؤول: مدير الوحدات السجنية + مدير إدارة المصالح المشتركة.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 جويلية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تحسين ظروف عمل الأعوان	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	%	10	19	30	40	50
	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تخصصي	%	6,64	9,12	11,5	13,5	15,5
	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تنشيطي	%	-	-	10	20	30
	نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين مشترك	%	1,78	7,93	13	20	25

2. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

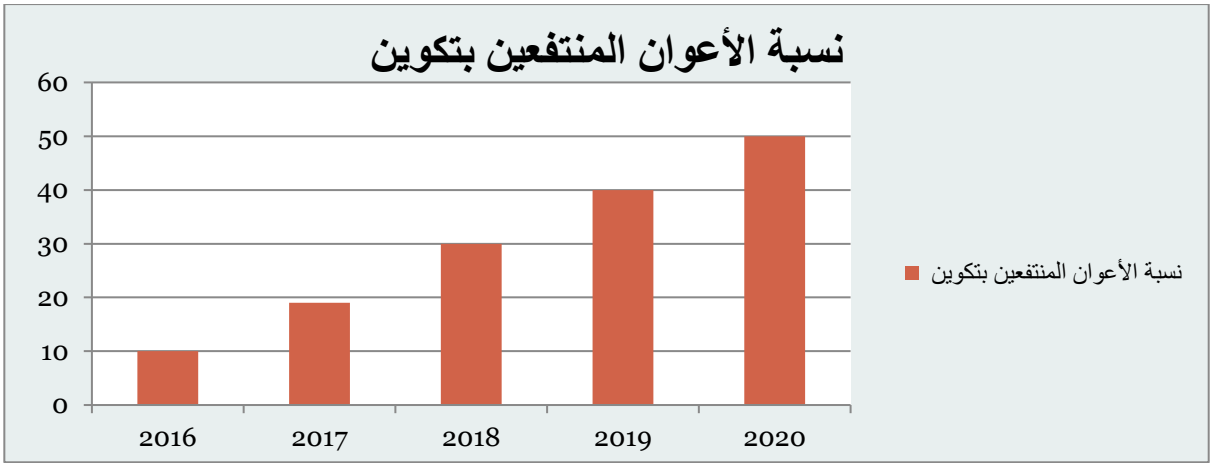

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان.
- مراجعة الأمر عدد 1169 بتاريخ 2006/04/13 والمتعلق بضبط مراحل تكوين أعوان قوات الأمن الداخلي التابعين لوزارة العدل.

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- نقص في الإعتمادات المخصصة للتكوين

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري

1. رمز المؤشر : 2-2-3
2. تسمية المؤشر : **المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل شهر.

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تحسين ظروف عمل الأعوان**
4. تعريف المؤشر: توفير فضاءات العمل الإداري الضرورية تساهم في الرفع من أداء الأعوان والعمل في ظروف طيبة. .
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن - الإدارة العامة للسّجون والإصلاح - المدرسة الوطنية للسّجون والإصلاح.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : المساحة الجملية للفضاءات الإدارية / عدد الأعوان الإداريين.

*المؤشر الفرعي: - نسبة الوحدات المركزة بها فضاءات اجتماعية وترفيهية وتنشيطية.

2. وحدة المؤشر : متر مربع / نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المباني بإدارة المصالح المشتركة . /

* المسؤول: رئيس المصلحة .

6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الهدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تحسين ظروف عمل الأعوان	المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري	$م^2$	3,05	3,05	4	5	6
	نسبة الوحدات المركزة بها فضاءات اجتماعية وترفيهية وتنشيطية	%	-	11	38	41	50

2. **رسم بياني لتطور المؤشر**

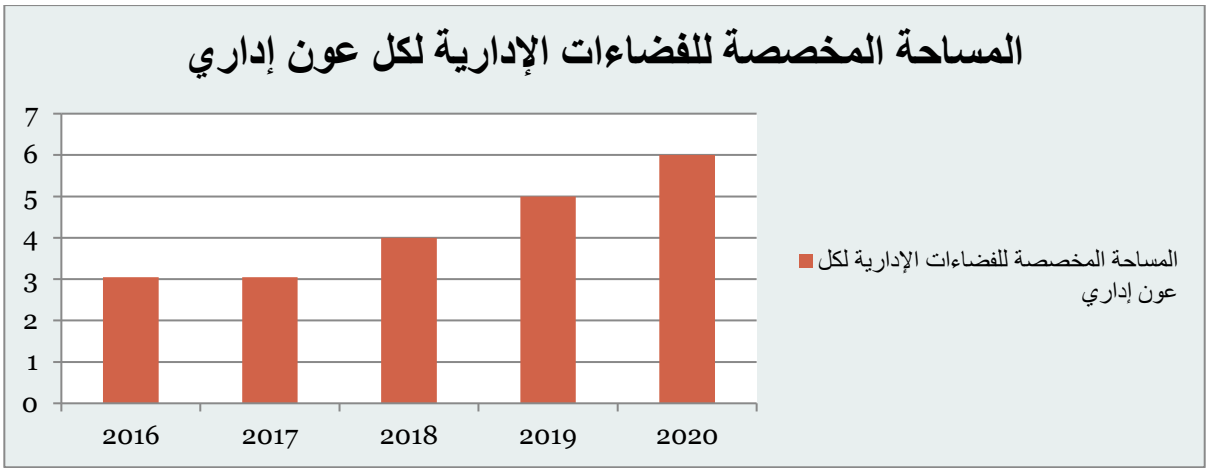

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تهيئة وبناء فضاءات العمل الإداري بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- تهيئة وبناء فضاءات الترفيه بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- بناء مقر الإدارة العامة للسّجون والإصلاح.

بطاقة المؤشر: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

1. مز المؤشر: 2-3-1
2. تسمية المؤشر : **نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية .**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1.طريقة احتساب المؤشر : مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2.وحدة المؤشر : نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية . /

* المسؤول: مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية .

6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%	-	31,9	45	60	75

2. **رسم بياني لتطور المؤشر**

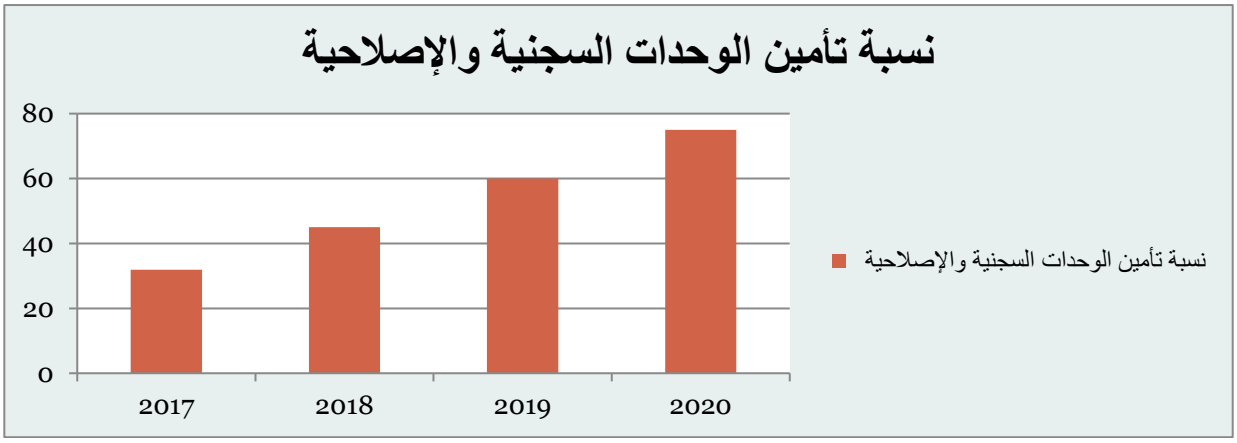

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات .
- توفير التجهيزات والمعدات الأمنية الضرورية للأعوان.
- تهيئة الفضاءات الخارجية وتركيز الحواجز.

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات.

بطاقة المؤشر: نسبة عمليات الفرار للمودعين

1. رمز المؤشر : 2-3-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة عمليات الفرار للمودعين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المودعين الفارين خلال السنة / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية . / * المسؤول: مدير إدارة الوحدات السجنية .
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات		
					2018	2019	2020
تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	نسة عمليات الفرار للمودعين	%	0,003	0,002	0,001	0	0

2. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

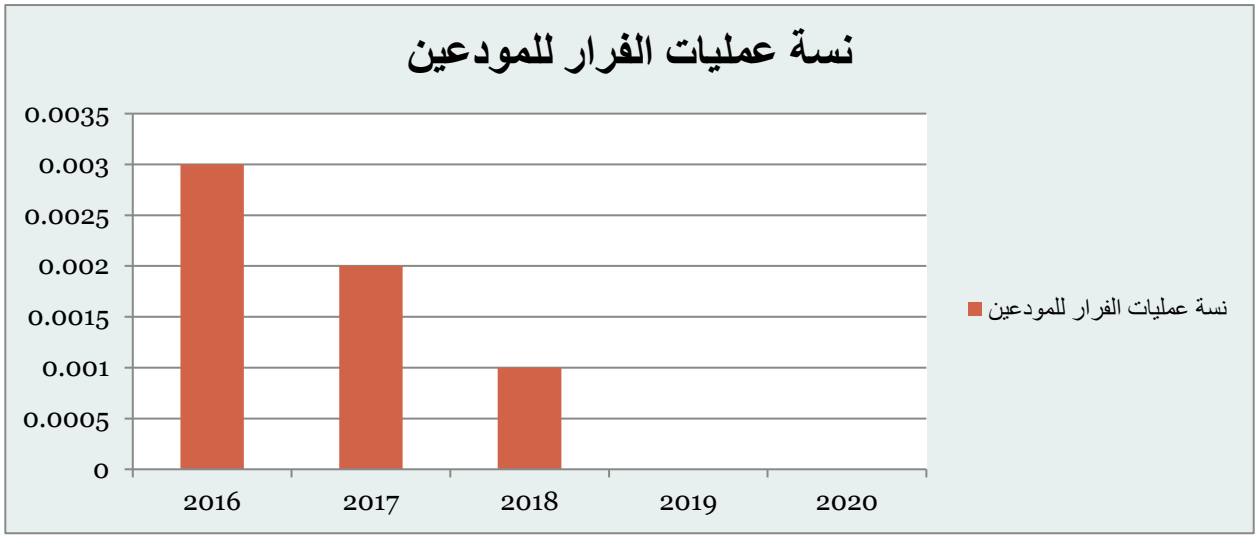

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تركيز أجهزة المراقبة داخل الوحدات السجنية والإصلاحية.
- تدعيم الحراسات داخل الوحدات بالإطار البشري.
- تركيز الحواجز بالممرات الداخلية للوحدات وإحكام مراقبتها.

بطاقة المؤشر: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع

1. رمز المؤشر : 2-3-3
2. تسمية المؤشر : **عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: تطوير الآليات المعتمدة في التعامل مع المساجين من خلال الممارسات اليومية وتأمين الأعوان يساهم بصفة مباشرة في التقليص من الاعتداءات عليهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : (عدد الاعتداءات اللفظية أو البدنية الموثقة بتقارير من طرف الأعوان المتضررين / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة) * 1000.
2. وحدة المؤشر : عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية . / * المسؤول: مدير إدارة الوحدات السجنية .
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا وسنويا .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020
تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	**عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع**	عدد	50	40	30	**20**	**15**

2. **رسم بياني لتطور المؤشر**

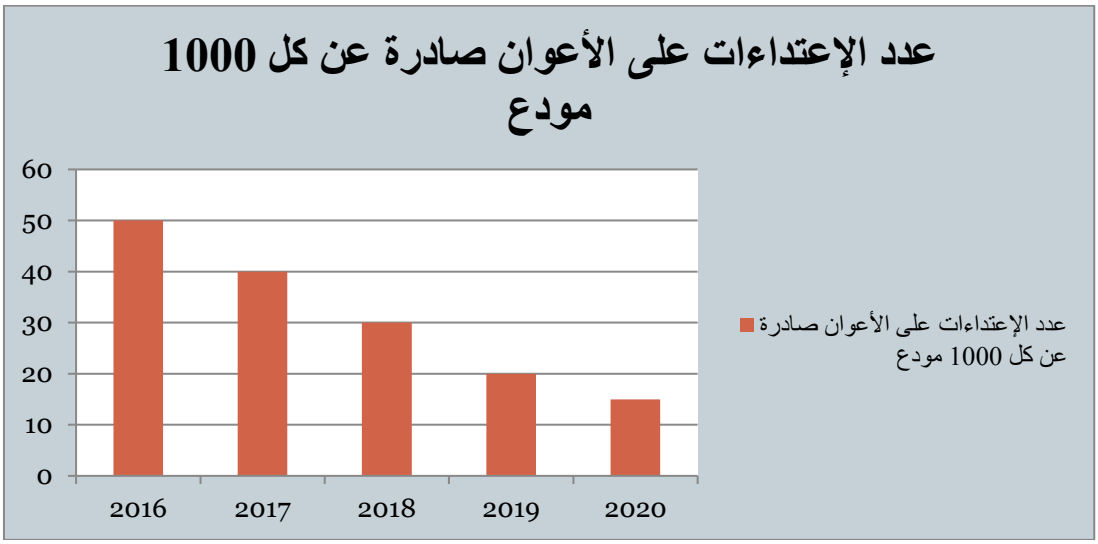

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تكوين الأعوان في مجال التواصل.
- تصنيف المساجين حسب درجة الخطورة.
- توفير التجهيزات الأمنية الضرورية للأعوان المباشرين للمساجين.

المحور الرابع

برنامج القيادة والمساندة

برنامج القيادة والمساندة

يرأس البرنامج المدير العام للمصالح المشتركة : بلقاسم الاسماعيلي

I. تقديم البرنامج

I.إستراتيجية البرنامج وخارطته

✓ **إستراتجية البرنامج**

يشتمل هذا البرنامج على 3 أهداف تغطي الجزء الأكبر من الهياكل الإدارية المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، و المتمثلة في:

- الديوان
- وكالة الدولة العامة للمصالح العدلية
- التفقدية العامة
- ادارة العامة للمصالح المشتركة
- إدارة العامة للإعلامية
- دارة التعاون الدولي
- الإدارات الجهوية
- المؤسسات و المنشآت التابعة للبرنامج

يمثل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإدارية المنتمية إليه وتغطيته الأفقية لحاجيات الوزارة، الرافد الأساسي لبقية البرامج ، حيث يقدم هذا البرنامج الدعم المادي والبشري واللّوجستي لإنجاح البرنامجين الآخرين المكونين لمهمة العدل. ذلك أنه لا نجاح لأي برنامج دون إسناد للموارد البشرية وتطوير وتنظيم للعمل وأساليبه. بحيث يندرج برنامج القيادة والمساندة في إطار الخطة الوطنية لتأهيل الموارد البشرية و تعزيز القدرة المعرفية للموظفين وتحسين جودة الخدمات الإدارية وإرساء آليات الحوكمة. وتبعا لما تقدم ذكره، وباعتبار مرحلة انطلاق العمل بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، تم رسم ثلاثة أهداف لقيس أداء برنامج القيادة والمساندة التالية:

1. **الهدف الأول : تطوير كفاءات الموارد البشرية**
2. **الهدف الثاني : إرساء آليات الحوكمة و التقييم و المراقبة**
3. **الهدف الثالث : تطوير أساليب العمل والخدمات**

و تتمثل أهم مشمولات وأنشطة برنامج القيادة و المساندة في ما يلي:

✓ إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة

- ✓ التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى و العمل على توفير الدعم اللازم و ذلك بتوظيف الموارد البشرية و المالية و المعدات و جعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة
- ✓ دعم عمل مختلف المصالح الإدارية و الفنية و تنسيق أعمالها و متابعة تدخلاتها و حسن ادائها
- ✓ تحسين نسبة التأطير بالإدارة
- ✓ إعداد و متابعة ميزانية الوزارة
- ✓ تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية للوزارة
- ✓ الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة
- ✓ صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و منقولات الوزارة
- ✓ إعداد و تطبيق برنامج لإحكام التصرف في مصادر الطاقة (الماء، الكهرباء...)
- ✓ وضع نظام لمراقبة أداء المتصرفين بالإدارات التابعة للوزارة
- ✓ السهر على إعداد المخطط المديري للإعلامية الوزارة
- ✓ الإشراف و المتابعة لكل المخططات و الأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية
- ✓ ضمان حسن استعمال و صيانة التجهيزات و البرمجيات الإعلامية
- ✓ إعداد برنامج التكوين في المكتبية و الإعلامية
- ✓ تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.

واثر احداث وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة العدل، إنظافت مهام أخرى لهذا البرنامج لمواصلة تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف بالوزارة على مراحل و تتمثل في :

أ) إرساء آليات حوار التصرف

ب) تطوير النظم المعلوماتية ذات العلاقة

ت) إرساء آليات الرقابة الداخلية

✓ **خارطة البرنامج**

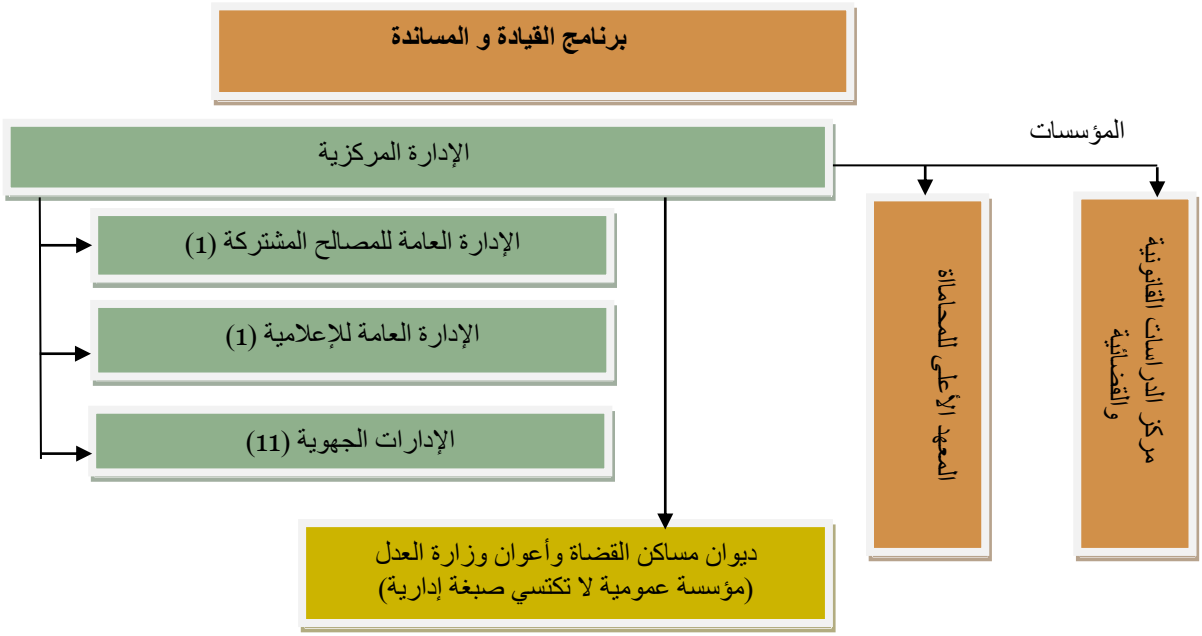

II.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

جدول عدد 7: حوصلة أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	2017	تقديرات 2018
1- تطوير كفاءات الموارد البشرية	1.1.3: نسبة التأطير.	%	9.06	9.56	10.06
	2.1.3: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل.	عدد	401	1347	1374
2- إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	1.2.3: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية-(نسبة استهلاك ميزانية التنمية)	%	96	96	96.5
	2.2.3: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	لتر	2445	2400	2350
	3.2.3: إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية	عدد	0	0	1
3 - تطوير أساليب العمل والخدمات	1.3.3:نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة.	%	5	7	20
	2.3.3: عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة (إعلامية، موارد بشرية، متابعة التزويد والاستهلاك)	عدد		0	1

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

- **الهدف 3-1: تطوير كفاءات الموارد البشرية**
  - **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف المتمثل في تحسين مستوى التأطير و التكوين لمختلف الأسلاك وذلك للنهوض بمستوى الخدمة المسدات والنهوض بالقطاع من حيث الجودة والمردودية
  - **مرجع الهدف**: برنامج الاستراتيجي للوزارة والحكومة
  - **مبررات اعتماد المؤشرات** دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :3-1	**تطوير كفاءات الموارد البشرية**							
المؤشر : 3-1-1	%			9.06	9.56	10.06	10.56	11.06
المؤشر : 3-1-2	عدد			401	1347	1374	1400	1450

- **الهدف 3-2 : إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**
  - **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف باعتباره مطلب كل المتدخلين في القطاع لتحسين جودة الخدمات والضغط على كلفتها لتعميم الفائدة لجميع الأطراف
  - **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة وهو مطلب جميع المتدخلين في القطاع
  - **مبررات اعتماد المؤشرات** دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :3-2	**إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**							
المؤشر : 3-2-1	%			96	96	96.5	97	97.5
المؤشر : 3-2-2	لتر			2445	2400	2350	2300	2260
المؤشر : 3-2-3	عدد				0	1	2	3

- **الهدف 3-3: - تطوير أساليب العمل والخدمات**
  - **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين أداء الإدارة و جودة خدماتها ولا يكون ذلك إلا بتطوير أساليب العمل ولاستعمال التقنيات الحديثة ذات المردودية العالية.
  - **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة والدولة باعتباره مطلب جميع الأطراف
  - **مبررات اعتماد المؤشرات** دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
الهدف :3-3 تطوير أساليب العمل والخدمات								
المؤشر : 3-3-1	%			5	7	20	30	50
المؤشر : 3-3-2	عدد					1	2	3

2.2- أنشطة البرنامج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الإعتمادات التقديرية
الهدف 3-1 تطوير كفاءات الموارد البشرية	**المؤشر3-1-1** نسبة التأطير	%9.56	-ترقية الأعوان بالمنظرات أو التكوين -ترسيم الأعوان في الصنفين الفرعيين أ2و أ1	100 أ. د
	المؤشر3-1-2 عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	1374	-تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين -تعميم برامج التكوين ليشمل جميع المجالات	150 أ.د
الهدف 3-2 إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	**المؤشر 3-2-1** نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية	%96	-البرمجة الجيدة للمشاريع -إعداد الدراسات الأولية للمشاريع -السهر على تنفيذ المشاريع في آجالها -التنسيق مع جميع المتدخلين	70 م.د دفعا لمشاريع التنمية
	المؤشر3-2-2 المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	2350 لترا للسيارة الواحدة	-تجديد أسطول وسائل النقل -الصيانة الدورية للسيارات -متابعة بطاقات الاستهلاك لكل سيارة مصلحة -تركيز وسائل مراقبة	560 أ د
	المؤشر3-2-3 إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية	1	-وضع أدلة إجراءات موحد وشامل -وضع نظام لمراقبة أداء المتصرفين بالإدارات -تكوين الإطارات في المجالات ذات العلاقة	

الهدف 3-3 تطوير أساليب العمل والخدمات	**المؤشر3-3-1** نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة.	%20	-انجاز عقد مع المركز الوطني للإعلامية -وضع برنامج عمل لعملية التعميم (التكوين، تركيز المنظومات، المساندة)	
	المؤشر3-3-2 عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة	1	-إعداد تطبيقه تعنى بالتصرف في المعدات الإعلامية -إعداد تطبيقة تعني بالموارد البشرية إعداد تطبيقة لمتابعة التزويد والاستهلاك بالتنسيق مع جميع المتدخلين	

II.ملخص ميزانية البرنامج

1. ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 .(1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2).	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) /((1) -(2)) (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف		**27962**	**36681**	**36681**	**8719**	**7.3%**
التأجير العمومي		13552	21381	21381	7829	57.8%
وسائل المصالح		11573	12413	12413	840	7.3%
التدخل العمومي		2837	2887	2887	50	1.8%
العنوان الثاني: نفقات التنمية		**3720**	**5940**	**5100**	**1380**	**36.9%**
الاستثمارات المباشرة						
على الموارد العامة للميزانية		3470	5940	4750	1280	36.9%
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي						
على الموارد العامة للميزانية		250	350	350	100	7.25%
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
صناديق الخزينة						
مجموع البرنامج		**31682**	**42621**	**41781**	**10099**	**31.9%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج القيادة و المساندة حيث أنها تمثل 88 % من جملة الاعتماد:

- **نفقات التصرف :** يلاحظ أن التأجير العمومي يحضى بالنصيب الأكبر من الزيادة في نفقات التصرف حيث تفوق نسبة الزيادة 57,8 % تهم أساسا تعديل كلفة الانتدابات الجارية إلى جانب الزيادة العامة في الأجور و الزيادة الخصوصية. كما نلاحظ زيادة طفيفة في التسيير العمومية تقدر بحوالي 7,3%. وهي نسبة بسيطة يصعب أن تأمن نفقات السنة القادمة باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب النفقات الناتجة عن تدني سعر العملة إلى جانب ارتفاع حاجيات الوزارة تبعا لفتح العديد من المحاكم الجديدة. وقد تعهدت مصالح وزارة المالية بتمكيننا من اعتمادات إضافية كلما دعت الحاجة إلى ذلك كما أن مصالحنا مطالبة بترشيد النفقات من ذلك أنها خصصت مؤشرات بهذا البرنامج . أما بخصوص نفقات التدخل فقد سعت مصالحنا لترشيد هذه النفقات وتحسين جودة الخدمات حيث لم تتعد نسبة الزيادة 1, 8 %.
- **نفقات التنمية :** يلاحظ أن ميزانية التنمية سجلت زيادة هامة تقدر ب 35,4% وذلك قصد توفير وسائل العمل ومساندة بقية البرامج وخاصة في ما يتعلق بتدعيم مطبعة الوزارة والشروع في بناء مجمعات أرشيف ومقرات للإدارات الجهوية إلى جانب تحسين أسطول وسائل النقل.

رسم بياني عدد 5: توزيع نفقات برنامج القيادة و المساندة

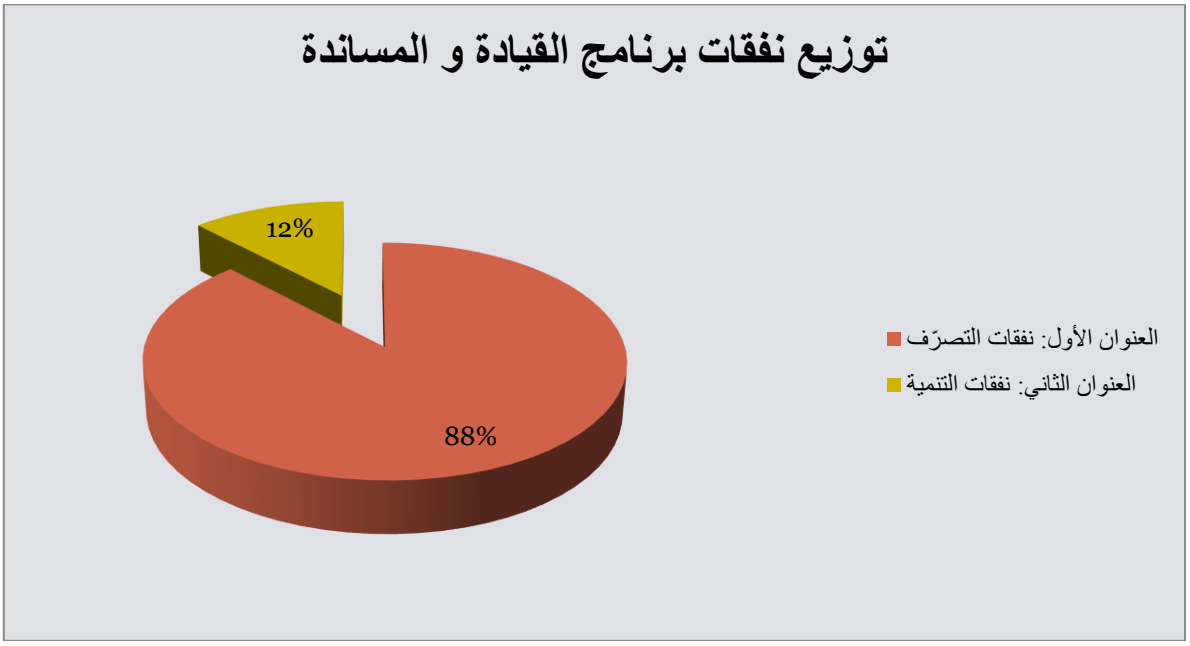

2. إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة و المساندة

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2017	تقديرات		
	2014	2015	2016		2018	2019	2020
نفقات التصرف				**27962**	**36681**	**40349**	**44383**
على موارد الميزانية	**0**	**0**		**27962**	**36681**	**40349**	**44383**
التأجير العمومي				13552	21381	23519	25871
وسائل المصالح				11573	12413	13654	15019
التدخل العمومي				2837	2887	3176	3493
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير العمومي				0	0	0	0
وسائل المصالح				0	0	0	0
التدخل العمومي				0	0	0	0
نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**3720**	**5100**	**5610**	**6171**
على موارد الميزانية	0	0	0	3720	5100	5610	6171
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**31682**	**41781**	**45959**	**50554**

- يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10% لمجابهة الزيادة في الأجور والانتدابات لتدعيم هذا البرنامج وخاصة على مستوى الإدارات الجهوية و الإدارة العامة للإعلامية.
- كما تم اعتماد نفس نسبة الزيادة لميزانية التنمية قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2018-2020 ، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط المحدد من طرف وزارة المالية.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: نسبة التأطير

1. رمز المؤشر : 3-1-1
2. تسمية المؤشر : **نسبة التأطير**
3. تاريخ تحيين المؤشر : موفى أفريل لسنة إعداد ميزانية السنة اللاحقة

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تطوير كفاءات الموارد البشرية**
4. تعريف المؤشر: يهدف إلى قيس تطور عدد المؤطرين من الإطارات من الصنف الفرعي أ1وأ2/مجمل أصناف المؤجرين
5. نوع المؤشر : مؤشر منتوج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: مركزي وجهوي

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤطرين /عدد المؤجرين
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المؤطرين المرسمين
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: الإحصاء
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية باعتماد منظومة إنصاف
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:زيادة بـ 5 %سنويا طيلة المخطط
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الشؤون الإدارية

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تطوير كفاءات الموارد البشرية	نسبة التأطير	%			9.06	9.56	10.06	10.56	11.06

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يتوقع تحسين نسبة التأطير بـــ0,5% في السنة وبنقطة ونصف بالمائة موفى البرنامج .وهذه النسبة تعد هامة رغم التحسن البسيط الذي من المؤمل أن تشهده باعتبار أن الإطارات المترسمين لا يتجاوز عددهم حاليا 697 إطارا مترسما من جملة 7687 عونا. ويتوقع تحسن في هذا المؤشر من خلال فتح منتظم لمراحل التكوين المستمر المفضي إلى الترقية لرتب من صنف الإطارات بالإضافة إلى ما ذكر فإن ترسيم المتربصين في خطط من الصنفين الفرعي أ2 وأ1 من شأنه تحسين نسبة التأطير أو على الأقل يساعد على الإبقاء على النمو السنوي المنشود بنسبة 0,5%.

3. *رسم بياني لتطور المؤشر :*

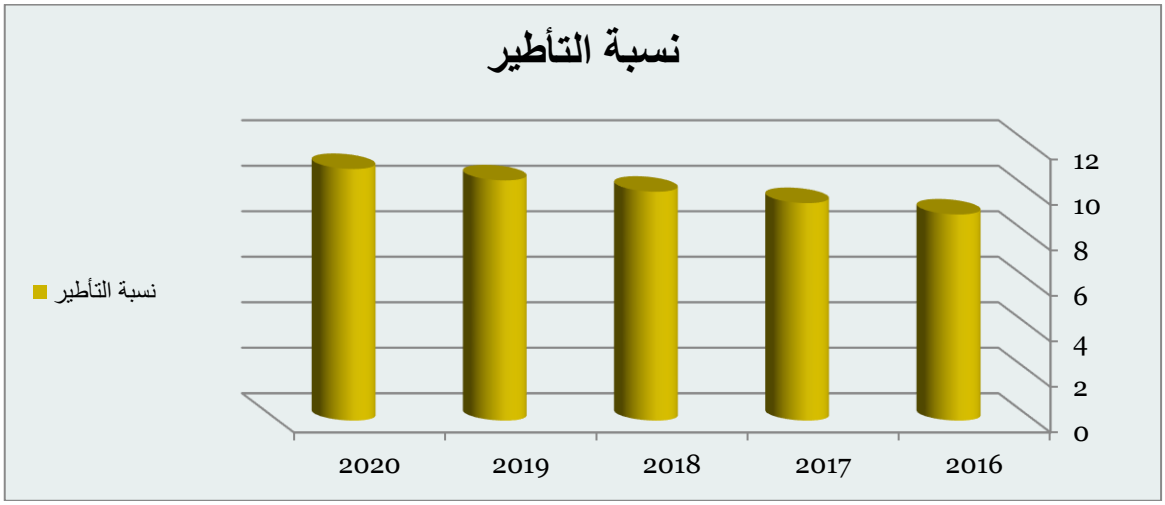

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- الانتدابات تبعا للتكوين المتخصص.
- الترقية عن طريق التكوين المستمر .
- الترسيم في رتب من الصنفين الفرعيين أ2 و أ1

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

ورد بمنشور رئيس الحكومة عدد 16 لسنة 2017 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2018 توصيات بالاقتصار على الانتدابات من المتخرجين من مراحل تكوين بالمؤسسات المختصة مثل المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد الأعلى للقضاء أو من مراحل التكوين المستمر بالنسبة للترقيات في الرتب الإدارية وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار عند تحديد القيمة المنشودة للمؤشر والتي يتوقع أن تتحسن بنسبة تراكمية في حدود 11,06 % موفى 2020 وفي حدود الإعتمادات المتوقع رصدها في خصوص الإحداثيات الجديدة من انتدابات وترقيات إلى الرتب من الصنفين الفرعيين أ2 وأ1.

بطاقة المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

1. رمز المؤشر: 3-1-2
2. تسمية المؤشر: **عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى فيفري لسنة إعداد ميزانية السنة اللاحقة .

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تطوير كفاءات الموارد البشرية**
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر للترفيع في عدد المنتفعين بدورات التكوينية في إطار مخطط التكوين
5. نوع المؤشر : مؤشر قيس نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والمصالح الخارجية تحت الإشراف إدارة الشؤون الإدارية

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين
2. وحدة المؤشر : عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مخطط التكوين السنوي المصادق عليه
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: الإحصاء
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: كل 6 أشهر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر 1450 نهاية سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الشؤون الإدارية

III.قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوير كفاءات الموارد البشرية	عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	عدد			401	1347	1374	1400	1450

2. النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يبقى عدد المنتفعين دون المأمول وذلك للاعتبارات التالية:

- محدودية الاعتمادات المرصودة
- البعد الجغرافي للمنتفعين بالتكوين وصعوبة تجميعهم
- تعدد وتفرع مجالات التكوين

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

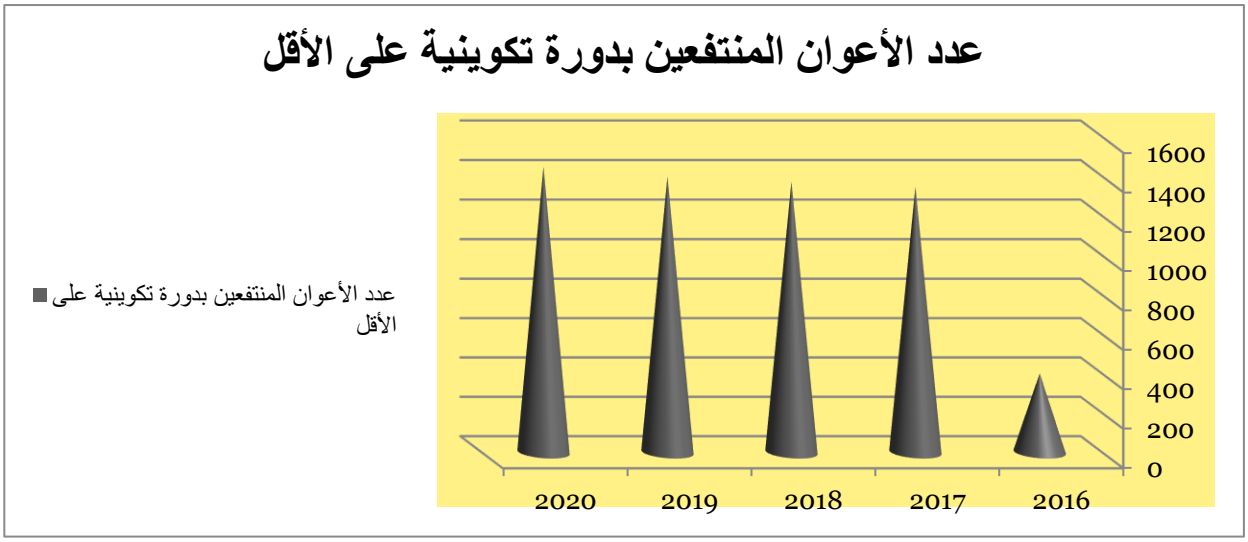

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :**

- تكوين لجنة قيادة تقوم بعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر
- إعداد صفحة خاصة بالتكوين بموقع الوزارة.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- محدودية الموارد المالية .
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة.

بطاقة المؤشر: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (استهلاك ميزانية التنمية)

1. رمز المؤشر : 3-2-1
2. تسمية المؤشر : **نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (استهلاك ميزانية التنمية)**
3. تاريخ تحيين المؤشر : موفى شهر مارس للسنة الموالية

I. <u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**
4. تعريف المؤشر: التعرف على مدى الإنجاز الفعلي للمشاريع
5. نوع المؤشر : نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف

II. <u>التفاصيل الفنية للمؤشر:</u>

1. طريقة احتساب المؤشر : المشاريع التي تم خلاصها/ البرنامج السنوي للمشاريع الجديدة المرسّمة في الدفع
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : برنامج الاستعمال الإعتمادات المرصودة بالميزانية في بداية كل سنة
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: منظومة أدب،المرصد الوطني للصفقات، الأرشيف المادي للمشاريع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: احترام البرمجة المسبقة لتنفيذ المشاريع بنسبة لا تقل عن 75 % موفى أكتوبر من كل سنة مالية معنية .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية –إدارة البناءات- الإدارات الجهوية – المصالح الخارجية تحت الإشراف كل فيما يخصه بالتنسيق مع إدارة الشؤون المالية .

III. <u>قراءة في نتائج المؤشر:</u>

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (استهلاك ميزانية التنمية)	%	70.84	51.97	96	96	96.5	97	97.5

2. <u>رسم بياني لتطور المؤشر</u>

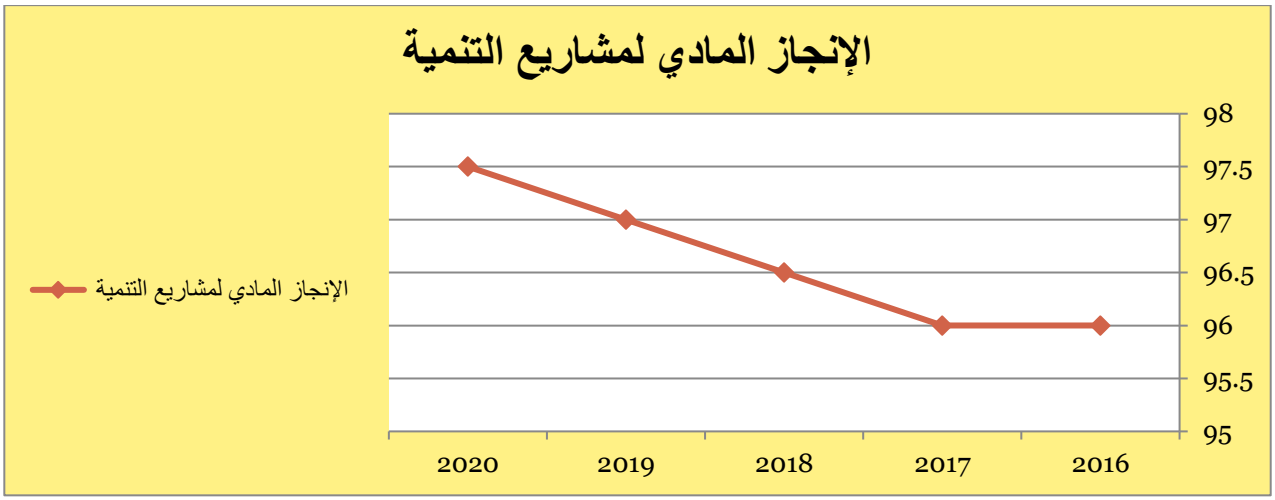

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :

- ✓ تكوين كافة المديرين المشرفين مباشرة على مشاريع والمديرين الجهويين والمتصرفين الإداريين والماليين بالمصالح الخارجية على :
- ✓ استعمال منظومة أدب لمتابعة التعهد بالنفقات التي تخصهم .
- ✓ استعمال منظومة للتصرف في مشاريع البناء والأشغال مثل المعتمدة بوزارة التجهيز

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة مراجعة الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
- البطء الملحوظ في تنفيذ المشاريع الجهوية
- غياب المرونة اللازمة لتحويل الاعتمادات من فقرة إلى فقرة بالنسبة لميزانية التنمية الشيء الذي يتسبب في تأجيل المشاريع من سنة إلى أخرى.

بطاقة المؤشر: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة

1. رمز المؤشر : 3-2-2
2. تسمية المؤشر : **المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة**
3. تاريخ تحيين المؤشر : موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**
4. تعريف المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر "جودة
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : كمية الوقود المستهلكة
2. وحدة المؤشر : معدل (عدد)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: المبلغ السنوي المستهلك /(عدد السيارات *سعر اللتر من الوقود)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب، إدارة التجهيز و الإدارات الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى الشهر الثالث من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: التأكد من ترشيد استهلاك الوقود الخاص بسيارات المصلحة .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التجهيز و الإدارات الجهوية بالتنسيق مع إدارة الشؤون المالية .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	لتر			2445	2400	2350	2300	2260

2. رسم بياني لتطور المؤشر

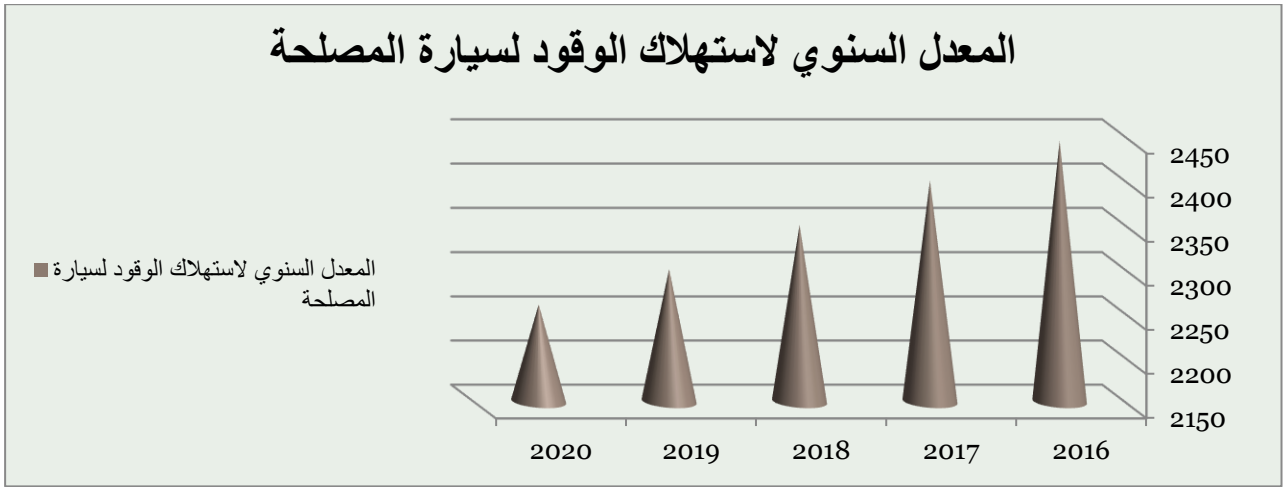

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :**

- تكوين كافة المديرين المشرفين مباشرة على مشاريع والمديرين الجهويين والمتصرفين الإداريين والماليين بالمصالح الخارجية على :
- الصيانة الدورية للسيارات .
- تركيز أجهزة مراقبة لترشيد استعمال سيارة المصلحة
- متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية وتركيز منظومة GPS .

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- تقادم سيارات المصلحة
- محدودية الاعتمادات المخصصة للصيانة

بطاقة المؤشر: إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية

1. رمز المؤشر : 3-2-3
2. تسمية المؤشر : **إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية**
3. تاريخ تحبين المؤشر: موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر : مؤشر قيس نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يحتسب المؤشر إذا تمت المصادقة عليه من طرف جميع المتدخلين وتعميمه بالادارات المركزية والجهوية
2. وحدة المؤشر : عدد الأدلة الجاهزة و المتفق عليها والقابلة للاستغلال
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تجميع المعطيات الأساسية من الادارات المشرفة
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: عقد اجتماعات لتحديد الاجراءات والنصوص القانونية ذات العلاقة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جميع المعطيات المتاحة
6. تاريخ توفر المؤشر: موفي السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: دليل إجراءات كل سنة .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة- الإدارات الجهوية – المصالح الخارجية تحت الإشراف كل فيما يخصه.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. *سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر*

هدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية	عدد				0	1	2	3

2. **رسم بياني لتطور المؤشر**

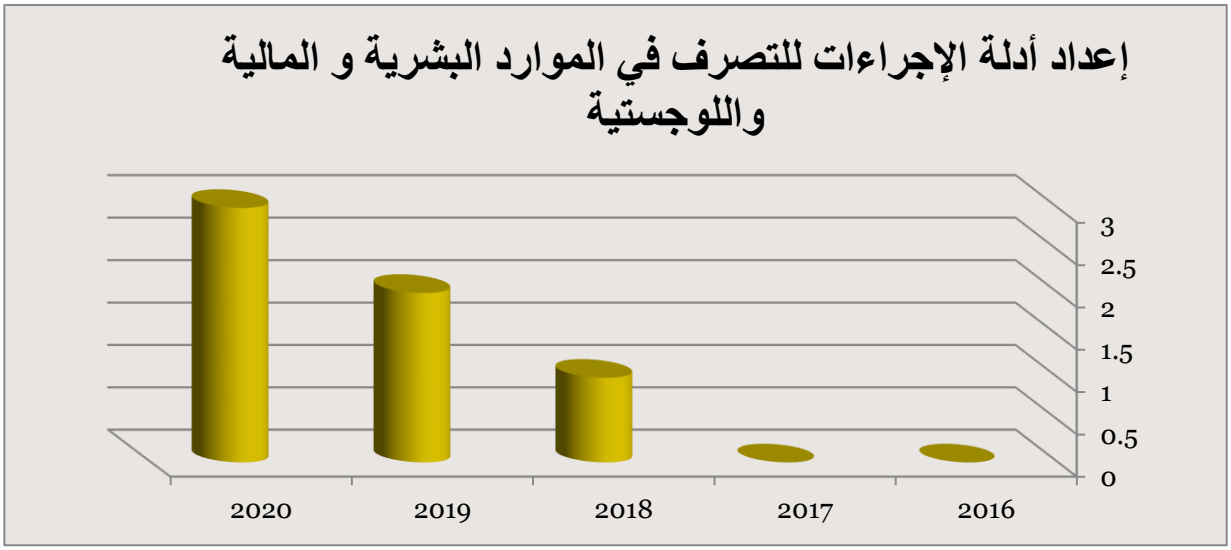

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- ✓ تكوين كافة المديرين المشرفين مباشرة على مشاريع والمديرين الجهويين والمتصرفين الإداريين والماليين
- ✓ اختيار طرق التصرف الأنجع و الأسلم لإعداد دليل الإجراءات .
- ✓ تجميع النصوص القانونية ذات العلاقة وتبويبها

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

بطاقة المؤشر: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة

1. رمز المؤشر :3-3-1
2. تسمية المؤشر :**نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة**
3. تاريخ تحيين المؤشر :جوان2017

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير أساليب العمل والخدمات
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات و ربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. نوع المؤشر :مؤشرقيس منتوج
6. طبيعة المؤشر :مؤشر جودة
7. التفرعات:الإدارة المركزية (مقر الوزارة،الإدارة العامة للمصالح المشتركة،الإدارة العامة للإعلامية) والإدارات الجهوية(11)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :جمع عدد التطبيقات ا لمستغلة بكل الهياكل المستفيدة / جمع التطبيقات المزمع استغلالها بكل الهياكل المعنية(43).
2. وحدة المؤشر :نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :3 تطبيقات للتعميم: مكتب الضبط، التصرف فيالمخزون، التصرف في المنقولات
4. عدد الهياكل المستفيدة: 15 هي الإدارة العامة للمصالح المشتركة(3)،الإدارة العامة للإعلامية (3) والإدارات الجهوية (11*3)، الإدارة المركزية (2)، مستودع الزهراء (2)
5. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية:تقارير المتابعة المنجزة من قبل المركز الوطني للإعلامية، الإدارة العامة للإعلامية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الوطني للإعلامية
7. تاريخ توفر المؤشر: 1 مارس من كل سنة
8. القيمة المستهدفة للمؤشر: تطوير أساليب العمل باعتماد التطبيقات الإعلامية والتقليص من التعاملات الورقية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :الإدارة العامة للإعلامية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. *سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:*

الهدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوير أساليب العمل والخدمات	نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%			5	7	20	30	50

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

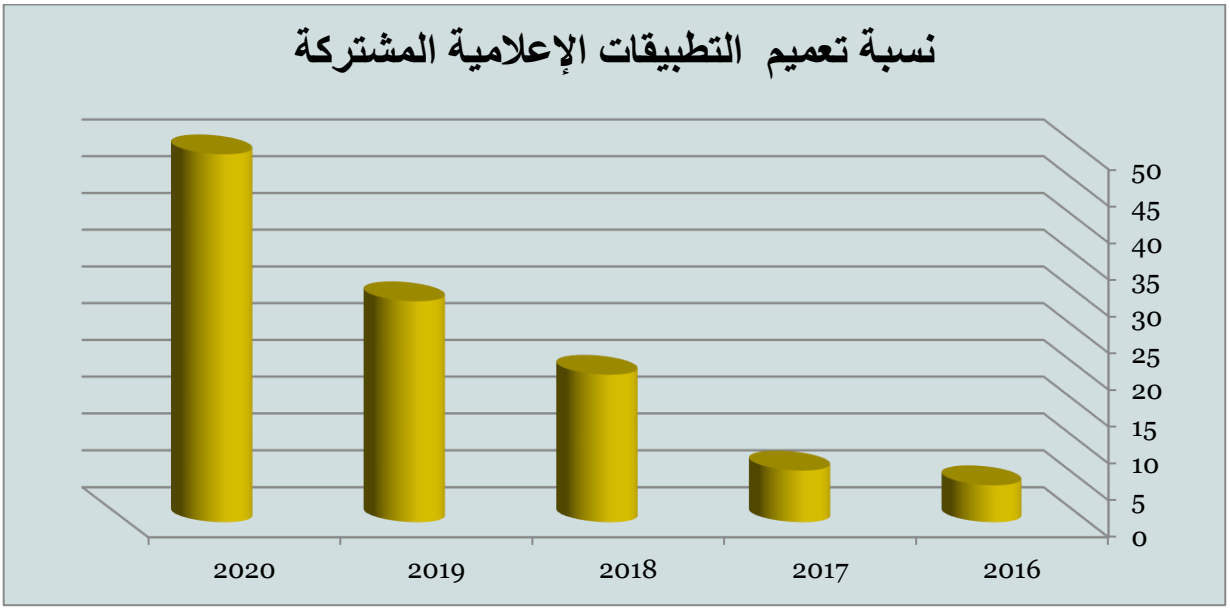

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- عقد اتفاقية مع المركز الوطني للإعلامية
- توفير التجهيزات للأعوان المعنيين وتركيز المنظومات.
- جرد المنقولات والمخزون (تطبيقات التصرف فيالمخزون والتصرف في المنقولات)
- القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات وتحسيس الأعوان بأهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل.
- اقتناء أجهزة خاصة بالتصرف في المنقولات (lecteurs code à barre, imprimantes étiquettes code à barre)

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة عمليات الجرد بمختلف المواقع (تخصيص موارد مالية وبشرية ولوجستية للغرض)
- قدم المنظومات وافتقارها لبعض الخصائص
- منظومات تعود بالنظر بصفة كلية للمركز الوطني للإعلامية

بطاقة المؤشر: عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة

1. رمز المؤشر :3-3-2
2. تسمية المؤشر:**عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة** (إعلامية، موارد بشرية، متابعة التزويد والاستهلاك)
3. تاريخ تحيين المؤشر :جوان من كل سنة

I.الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : ----------
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تطوير أساليب العمل والخدمات**
4. تعريف المؤشر: التعرف على مدى التقدم الفعلي لإنجاز المشروع
5. نوع المؤشر :مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:مؤشر جودة
7. التفرعات:الإدارة العامة للإعلامية، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية إدارة التجهيز ، إدارة البناءات

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة
2. وحدة المؤشر :عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :ثلاث لوحات قيادة للانجاز
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: تقارير المتابعة المنجزة من قبل الإدارات المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإعلامية، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: 1 مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: توفير لوحات قيادة تسهل تحليل المعطيات واتخاذ القرارات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :الإدارة العامة للإعلامية، و بقية الإدارات ذات العلاقة

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2017	تقديرات		
			2014	2015	2016		2018	2019	2020
تطوير أساليب العمل والخدمات	عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة (إعلامية، موارد بشرية، متابعة التزويد والاستهلاك)	عدد				0	1	2	3

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

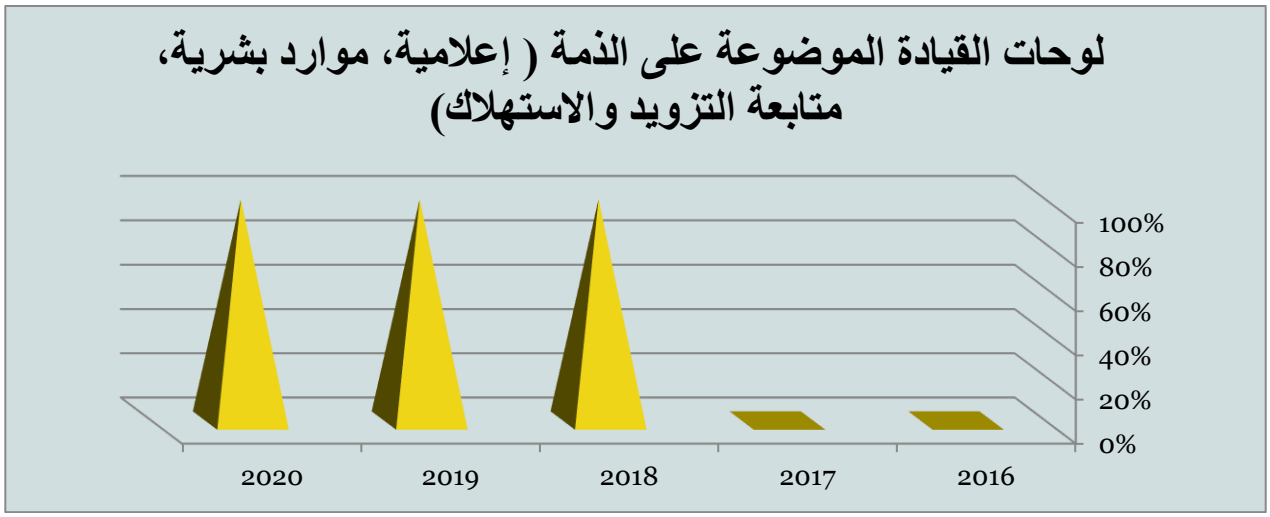

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- تجميع المعطيات.
- تطوير منظومات اعلامية لإنجاز لوحات القيادة.
- القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات.
- تحسيس الأعوان من أهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

نفقات التدخل العمومي:
التدخل في الميدان الإجتماعي

بطاقة مؤشر: **ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل**

بطاقة المؤشر: نسبة الإشغال

1. رمز المؤشر :
2. تسمية المؤشر : **نسبة الإشغال**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 31 أوت 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :القيادة والمساندة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :ـــــــ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم الرصيد العقاري المعد للكراء**
4. تعريف المؤشر: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء
5. نوع المؤشر :مؤشر قياس نشاط
6. طبيعة المؤشر :مؤشر إستغلال
7. التفرعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : *مداخيل الأكرية المحققة/المداخيل الموافقة للاستغلال الكامل للرصيد المعد للكراء*
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
   - مداخيل الأكرية المحققة
   - مداخيل الأكرية المتوقعة
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: معطيات محاسبية ومالية وفنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الاكرية والسجلات المحاسبية,
6. تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثة أشهر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 98%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المسؤول المكلف بإدارة الشؤون الإدارية والمالية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1 **.سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الهدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
			2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية	نسبة الإشغال	%	96،5	96،9	94،8	96	96	96،5	97

2. الرسم البياني

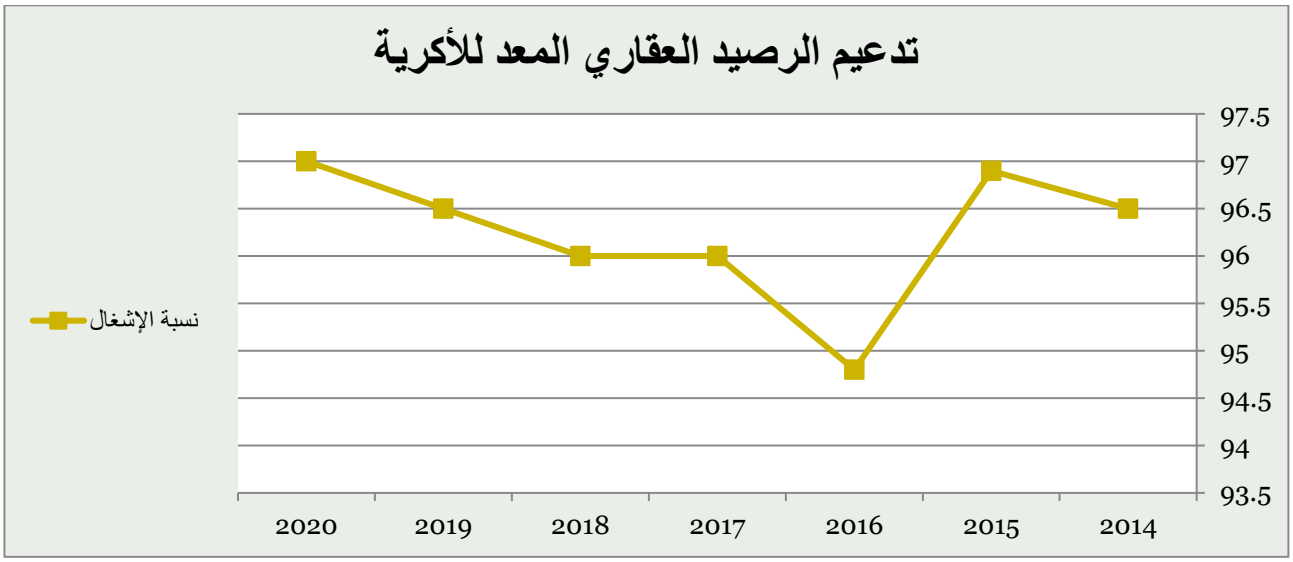

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- **تكوين :**تامين تكوين الأعوان المعنيين في صيانة البنايات لمزيد ترشيد الصيانة
- **تجهيز :**تركيز نظام محاسبة تحليلية.
- **انتداب :**انتداب مهندس في الهندسة المدنية لتحسين مردود الديوان في الصيانة ومزيد ترشيدها.

4. أهم الملاحظات:

من الملاحظ أن نسبة إشغال الرصيد العقاري المعد للكراء خلال سنوات 2014-2015-2016 تراوحت بين 94.8% و 96.9% وهي نسبة مقبولة في مجملها باعتبار محدودية الرصيد العقاري الذي لا يتجاوز 210 مسكنا بمختلف الدوائر القضائية ولا يرتقي إلى مستوى حاجيات الديوان علما وأن الديوان حريص على تقليص إجراءات التسويغ و الآجال التي تتطلبها عملية استلام وتسليم المسكن عند المغادرة وإعادة التسويغ.